الرسالة الثانية

رسالة كلامية

(متن و شرح)

كلاهما للشيخ عبدالقادر المردوخي السنندجي المعروف بـ(المهاجر، ت ١٣٠٣هـ)

دراسة وتحقيق

حسين حسن كريم

الأستاذ المساعد- جامعة السليمانية/كلية العلوم الإسلامية

السليمانية – ٢٠٢٢

Scanned with CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده[1] على ما هدانا[2] إلى عقايد[3] الإسلام، ونشكره[4] على ما {أولينا[5]} من مزايا النّعم[6] ومزيد الإنعام[7]، ونضرّع[8] إلى حضرة قدسه، و[نصلي ونسلم[9]] على سيّد جنّه وإنسه[10]، محمد المصطفى المختار[11]، وعلى آله[12] وأصحابه[13] الأبرار الأخيار.

---

(1) الضمير في (نحمده) يعود إلى لفظ الجلالة في البسملة. والحمد لغةً: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم باللسان وحده. وأما عرفًا فهو فعل يشعر بتعظيم المنعِم لإنعامه، سواء كان باللسان أو بالأركان، فحقيقته هي الثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة أو غيرها. ينظر: التعريفات للجرجاني، ص١٥٧.

(2) ما هدانا: (ما) هنا مصدرية لا غير.

(3) عقايد: كذا في الأصل، أصله عقائد، قلبت الهمزة بعد الألف الزائدة ياءًا، وهذا دأب المصنف في كل حالة كهذه. وفي (ب): عقائد.

(4) الشكر: عبارة عن معروف يقابل النعمة، سواء كان باللسان أو بالبدن أو بالقلب. والشكر اللغوي: وصف بالجميل على جهة التعظيم مقابل النعمة، ويكون باللسان والجنان والأركان. وفي العرف: هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله. فبين اللغوي والعرفي عموم وخصوص مطلق. وكذلك بين الحمد العرفي والشكر العرفي. وبين الحمد اللغوي والحمد العرفي عموم وخصوص من وجه، وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي. ولا فرق بين الشكر اللغوي والحمد العرفي. المصدر السابق، ص٢٠٣.

(5) أولينا: في النسختين، والصواب: أولانا.

(6) النعم: جمع نعمة بكسر النون، وهي: كل ما أنعم الله به على العبد ظاهرًا كالسمع والبصر والكلام والإيمان، أو باطنًا كستر الذنوب وقبول التوبة. والنعمة بالفتح: اسم من الإنعام يراد به التنعيم. لسان العرب، ٣٠٣/١٤.

(7) الإنعام: إرسال النعمة وإعطاؤها والزيادة فيها. المصدر السابق، ٣٠٣/١٤.

(8) ضرع: من الضراعة بمعنى التذلل والخضوع، وتضرّع إلى الله: ابتهل إليه. المصدر نفسه، ٣٨/٩.

(9) هكذا في (ب). وكتب في الأصل: (نسلم ونصلي)، وهو سهو من الناسخ، لأن الصلاة على النبي (ص) تقدم على التسليم وفقًا للآية الكريمة: {صلّوا عليه وسلّموا تسليمًا}.

(10) سيد الإنس والجنّ هو رسولنا محمد (ص)، وسميا بالثقلين، قال تعالى: {سنفرغ لكم أيه الثقلان} الرحمن، الآية: ٣١. والدليل على أنه مرسل إلى الجن كإرساله إلى الإنس الآيات القرآنية في سورتي (الرحمن) و(الجن). ينظر: شرح العقائد النسفية في المجموعة السنية، ص٥٥٢؛ و: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ١٩٤٣/٥ و ٢٢٤٧/٦.

(11) المصطفى المختار: صفتان مترادفتان.

(12) آل النبي محمد (ص): هم أهل بيته: بنته فاطمة وعلي بن أبي طالب والحسن والحسين وزوجات النبي (ص). التعريفات للجرجاني، ص٩٨.

(13) أصحابه: وأصحاب رسول الله (ص) هم من لقوا النبي (ص) مؤمنين به وماتوا على الإسلام. ينظر: الإصابة لابن حجر، ٧/١.

Scanned with CamScanner

وبعد؛ يقول[1] العبد الضعيف المهاجر[2] إلى رحمة الله[3] 'عبدُالقادر': لمّا كان نبذ من عقائد أهل الحق[4] صعب البيان، وكان الأنموذج الذي أتيت به فيما مضى كافلًا بذلك لمن له قلب يقظان، أتيت به وشرحته ولم أتركه لمن يقول فيه بـ"لعل" و "ليت"، لأن صاحب البيت أدرى بما في البيت[5].

ولمّا كان حقيقة التحميد {هو}[6] الوصف بالجميل[7] وكانت التسمية متضمنة له[8]، أتيت بها[9]، ليكون ذلك[10] امتثالًا لحديثي الابتداء من دون تعارض[11]، فقلت:

---

(1) لم يقل (فيقول) باعتبار الفاء واقعة في جواب (أما) الشرطية المقدرة على (بعد)، فإنه لم ينوِ تقدير (أما) ولذا قال: يقول..

(2) المهاجر: لقب به بعد هجرته من إيران إلى العراق وبالتحديد إلى مدينة السليمانية، وهذا يدلّ على أنه وضع رسالته هذه بعد هجرته.

(3) "المهاجر إلى رحمة الله": في الأصل؛ وفي (ب): "المهاجر الفقير إلى رحمته تعالى".

(4) أهل الحق: هم أهل السنة والجماعة، والتعبير عنهم بأهل الحق ترغيب في الاقتداء بهم لأنهم يتبعون الحق. ينظر: شرح رمضان أفندي على شرح العقائد، ص٨٧.

(5) صاحب البيت أدرى بما في البيت: مثل عربي. وقد يقال: صاحب الدار أدرى بما فيها، أو صاحب البيت أدرى بالذي فيه. ينظر: فرائد الأدب، في المنجد في اللغة والأعلام، ط٢٧، ص٩٩٦.

(6) هو: في النسختين. والأصح: هي، لعودته إلى (حقيقة)، ولكنه ذكر الضمير باعتبار الخبر بعده (الوصف) وهو جائز و وارد.

(7) ينظر: التعريفات للجرجاني، ص١٥٧.

(8) لأن التسمية فيها الاستعانة بالله تعالى الموصوف بالرحمن الرحيم، وهي وصف بالجميل، لأن رحمته تعالى للعالمين و وسعت كل شيء.

(9) أي: بالتسمية.

(10) أي: الإتيان بالبسملة والحمدلة معًا.

(11) من دون تعارض: يشير به إلى حديثين وردا في الابتداء بالأمور ذات النفع والأهمية، وهما حديث (كل أمر ذي بال لم يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أجذم)، وكذلك حديث (كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع أو أجذم). روى الأول الطبراني في معجمه الكبير، وذكره ابن حجر في "فتح الباري" (كتاب بدء الوحي) ١٠/١. وروى الثاني أبو داود في سننه (كتاب الأدب، برقم ٤٨٤٠ مرسلًا). كما ذكرهما النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم، ٥/٢.

فذكر المصنف أنه جمع بينهما لعدم التعارض، إذ الابتداء يكون من البدء بالتأليف إلى الدخول في الموضوع. ثم إن الابتداء حقيقي وإضافي، وأنه اقتدى بالقرآن الكريم، وكذا جرى عليه العلماء المسلمون سلفهم وخلفهم.

Scanned with CamScanner

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي: ببركة اسمه[1] أو باستعانة ذاته، بناءً على أن الاسم نفس المسمى، فلا يعارضه: "إيّاك نعبد وإيّاك نستعين[2]".

{مبحث الموجود الواجب والممكن}

(وبعدُ) أي: بعد التسمية والتحميد المذكورين رجاء الاتمام والانتفاع بما [بدءت[3]] فيه (فاعلم[4]) [يا أيّها][5] الطالب:

(أنّ العقل) الموهوب للعلوم والمعارف (يقسم) في أوّل نظره مفهوم (الموجود) المعلوم له (إلى ما) أي: موجود (يجب وجوده بالنظر إلى ذاته[6]) من غير احتياج في وجوده إلى أمر خارج عنه[7] (وإلى ما يجوز عليه العدم نظرًا إلى ذاته) أي: لا يكون ذاته بذاته أبيًا عنه[8]، [وإن

---

(1) في (ب): اسمه تعالى.

(2) يعني أن الباء في "بسم الله" إما للاستعانة بذاته تعالى، أي: أستعين بالله فيما أشرع فيه أو مستعينًا بذاته الأقدس، ويؤيده قوله تعالى: {وإيّاك نستعين}، فالمستعان به على الحقيقة هو الله تعالى وذكر (اسم) لزيادة التعظيم. ويمكن أن يقال: الباء للملابسة والمصاحبة، أي: مصاحبًا اسم الله تعالى أو ملابسًا باسمه تعالى أشرع تيمنًا به. ينظر: حاشية شيخزاده على تفسير أنوار التنزيل للبيضاوي، ٢/١. وقضية قوله: (بناء على أن الاسم نفس المسمّى)، هو قول الحشوية والكرامية والأشعرية، والمختار أن الاسم غير المسمّى. ولتوضيح ذلك قال الرازي -رحمه الله-: "إن كان المراد بالاسم هذا اللفظ الذي هو أصوات مقطعة وحروف مؤلفة وبالمسمّى تلك الذوات في أنفسها وتلك الحقائق بأعيانها، فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمّى. وإن كان المراد بالاسم ذات المسمّى وبالمسمّى أيضًا تلك الذات، كان قولنا: الاسم هو المسمّى معناه: أن ذات الشيء عين الشيء، وهذا من باب إيضاح الواضحات. وكلا الأمرين عبث، فالخوض في هذه المسألة على جميع التقديرات عبث". التفسير الكبير، ١١٢/١.

(3) بدءت: في الأصل. بدئت: في (ب). والصواب: بدأتُ.

(4) قرن الفاء بـ(اعلم) إذ قدر (أما) قبل (بعد)، فهي واقعة في جواب (أما) المقدرة.

(5) في الأصل. وفي (ب): أيّها.

(6) وهو ما يسمّى بـ(واجب الوجود). وهذا المفهوم منحصر في ذات الله تعالى بكل صفاته الثبوتية والسلبية.

(7) فيه إشارة إلى إبطال الدور والتسلسل.

(8) وهذا ما يسمّى بـ(ممكن الوجود)، أو هو واجب الوجود بغيره. وتوضيح ذلك: الواجب الوجود ينقسم إلى ما هو واجب لذاته، فيكون فرض عدمه محالًا لذاته، لا بفرض شيء آخر صار به محالًا فرض عدمه. أما ما يطلق على الممكن بأنه واجب لغيره، فالمراد به أن الممكن لابد له من علة فاعلة يجب وجوده بها ويمتنع عدمه، وهي لا يجوز أن تكون نفس الممكن أو بعضًا منه، وهو ظاهر، فوجوده به ليس ذاتيًا بل مربوط بغيره الخارج عنه. ينظر: معيار العلم للغزالي، ص١٨٢؛ وشرح المقاصد، ٣/٨-٩.

Scanned with CamScanner

امتنع[1]][2] بالنظر إلى غيره، ولا ثالث عنده. (والأوّل) أي: الموجود الذي يجب وجوده بالنظر إلى ذاته (هو الواجب) لذاته[3]، المقابل[4] للممكن (والثاني) أي: الموجود الذي يجوز عليه العدم نظرًا إلى ذاته[5] (هو الممكن) المحتاج في وجوده إلى غيره[6]، وإذا اختلف العنوان[7] لم يكن الحكم لغوًا.

(ولَمّا كان) صدق الحُكمين[8] موقوفًا على وجود[9] الواجب والممكن أشرنا إليه وقدّمنا الثاني في البيان بقولنا: (المعلوم وجوده) لكون العلم به حاصلًا (بما يُشاهَد من عدم بعض الموجودات) المشاهَدة (إما سابقًا) على وجوده (أو لاحقًا) له (أو سابقًا) عليه (ولاحقًا له) أيضًا. والمعلوم بالمشاهدة أسبق علمًا به من المعلوم بالنظر والاستدلال، لتوقف النظر على الإحساس المعدّ للنفس لأن يفاض عليها الأحكام التي بها النظر والاستدلال[10]؛ لكن في جعل

---

(1) أي: العدم.

(2) وإن امتنع: في الأصل. وفي (ب): فلا ينافيه امتناعه.

(3) وهذا الحكم منحصر في ذات الله تعالى بكل صفاته، كما ذكرنا سابقًا.

(4) المقابل: أي الذي هو على الضد بل على النقيض للممكن الذي ليس وجوده من ذاته، بل من غيره الخارج عنه، وهو واجب الوجود.

(5) فالممكن كما يجوز وجوده يجوز عدمه، بمعنى لا ضرورة في وجوده.

(6) وهذا الحكم شامل لكل ما سوى الله تعالى.

(7) العنوان: يريد به المفهوم، والمراد مفهوما واجب الوجود وجائز الوجود.

(8) أي: الحكم بالوجوب لمن هو واجب الوجود لأن وجوده من ذاته، وبالجواز لما هو جائز الوجود لأن وجوده من غيره. والممكن اسم مشترك له عدة معانٍ: فيطلق على ما ليس ممتنع الوجود، فيدخل فيه واجب الوجود. كما يطلق ويراد به سلب الضرورة في الوجود والعدم، أي: لا استحالة في وجوده وعدمه، فخرج واجب الوجود عنه. ويعبر به عما لا ضرورة في وجوده بأي حال، وهو أخص مما سبق، وذلك كالكتابة للإنسان. ويطلق على معدوم غير مستحيل وجوده في الاستقبال، فيقال له ممكن، أي: له الوجود بالقوة لا بالفعل. ينظر: معيار العلم للغزالي، ص١٨٠-١٨١.

(9) وجود: في الأصل. وفي (ب): وجوب.

(10) يريد المؤلف أن يبين أن الإحساس هو الطريق الأهم لكسب العلم، فكل علم ضروري يأتي من الحواس غالبًا. فمثلًا إذا ذاق الإنسان حلاوة العسل يدرك ضرورة أن طعم كل عسل حلو، وإذا لمس الحرير ووجده ناعمًا يعلم أن كل حرير ناعم، وهكذا بقية الحواس. وحصول العلم النظري يكون بحصول العلم الضروري، وهو حاصل بالإحساس. فإذًا الإحساس مصدر كل من نوعي العلم، أي: الضروري والنظري. والأحكام مبنية على العلم الذي مصدره الإحساس.

Scanned with CamScanner

العدم من المشاهدات مسامحة لإدراكه بها[1]. وأما تأخيره في التقسيم فلأنَّ التقسيم باعتبار الصدق، وصدق الموجود على الواجب أسبق.

(وبعد) ذلك بيّنا وجوده تعالى بقولنا (لما جاز العدم على هذا النوع) أعني القسم الثاني من الموجود[2] -كما علم من التقسيم المعلوم وجوده بما ذكر[3]- (لم يكن وجوده) المشاهد لنا (لذاته ضرورة) لتنافي الوجود بالنظر إلى الذات مع جواز العدم بالنظر إلى الذات (فكان[4] من سبب خارج[5]) لأنّ الوجود إذا لم يكن لذات الموجود فلا بُدَّ أن يكون بغيره {بديهةً[6]}. [وغير النوع ما يكون خارجًا عنه، لأن فرد الشيء لا يغايره][7]. وهذا أقلّ مؤنةً من الاستدلال بوجود الأفراد[8] -كما لا يخفى-.

(وأما عدمه) أي: عدم النوع المذكور (فيكفيه عدم سبب الوجود) إمّا بناءً على انتفاء الأثر عند انتفاء المؤثر ضرورة، وإمّا (بناء على أن عدم العلة) للوجود (علة للعدم) ضرورة استلزامه إياه، ولا نعني بالعليّة إلا هذا.

(وذلك الخارج) عن النوع المذكور (هو الواجب، إذ لا خارج عن الممكن موجود سواه) تعالى (لانحصار الموجود -كما مرّ- فيهما) أي: في الواجب والممكن، فبذلك ثبت وجود الواجب أيضًا، فكان الحكمان المذكوران صادقين، وهذا ما أردناه.

---

(1) وجه المسامحة: أن المعدوم ليس مشاهَدًا، بل المشاهدة توصلنا إلى العلم بما هو موجود في الواقع، كما توصلنا إلى أن ما هو غير موجود في الواقع هو أمر معدوم.

(2) وهو ممكن الوجود.

(3) بما ذكر: أي بما يشاهد من عدم بعض الموجودات سابقًا على وجوده أو لاحقًا له أو سابقًا ولاحقًا.

(4) فكان...: أي كان وجود الممكن..

(5) أي: ليس وجوده من مقتضى ذاته، بل وجوده بغيره وهو الله تعالى الواجب الوجود -جل في علاه-.

(6) بديهة: كذا في النسختين، وتقرأ الباء ألفًا أي: بداهةً.

(7) وغير النوع ما..... لا يغايره: غير موجود في (ب)، بل كتب في (ب) بعد بديهة: "وفرد الشيء وإن كان غيره لكنه متأخر عنه بالذات".

(8) أي: هذا الاستدلال أقلّ كلفةً من الاستدلال بأن كل فرد من أفراد النوع لابد له من محدث، ومجموع الأفراد أيضًا لابد له من محدث ككل متكامل. وإن كان ذلك المحدث قديمًا ثبت وجوب وجوده، لترادف واجب الوجود مع القديم. وإن لم يكن قديمًا فلابد له من محدث أيضًا، وهكذا يحصل الدور أو التسلسل، وكلاهما باطل؛ فيلزم الانتهاء إلى قديم محدث للعالم بأسره. فظهر أن استدلال المصنف أقوى مع شدّة اختصاره.

Scanned with CamScanner

(ثم إنه) اختلف في الوجود المعلوم إنيته[1]، أهو نفس الماهية[2] في الكل أو هو زائد عليها، أو هو في الواجب عين[3] وفي غيره زائد؟ ونحن أشرنا إلى الكل على نحوٍ يُعلم منه وجه الخلاف، [وبدءنا[4]] بما هو المرضيّ لنا، وهو أنه في الكل أمر انتزاعيّ[5] زائد على الذات (إلا أنه لما لم يجز عليه تعالى العدم بالنظر إلى ذاته[6]) فإنّ ذاته بذاته آبية عنه (كان ذاته بذاته) لا بواسطة تأثير الفاعل كما في غيره تعالى ({مبدء[7]} انتزاع الوجود) الذي هو أمر ذهنيّ

---

(١) إنيّته، الإنيّة: عبارة عن تحقق الوجود العيني من حيث رتبته الذاتية. التعريفات للجرجاني، ص٩٦.

(٢) الماهية: هي ما به الشيء هو هو. وتطلق غالبًا على الأمر المتعقَّل، مثل المتعقَّل من الإنسان وهو الحيوان الناطق بقطع النظر عن الوجود، والأمر المتعقَّل من حيث إنه مقول في جواب (ما هو) سمّي ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سمّي حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سمّي (هوية)، ومن حيث حمل اللوازم له سمّي ذاتًا، ومن حيث إنها محل الحوادث سمّي جوهرًا. وهي نوعية: تكون في أفرادها على السويّة. وجنسيّة: لا تكون على السويّة في أفرادها. واعتبارية: وهي غير موجودة إلا في عقل المعتبر. (ينظر: التعريفات للجرجاني، ص٢٧٥-٢٧٦). ومعنى نفس الماهية هنا أي: بدون اعتبارات، بمعنى: لكل شيء حقيقة هو بها هو، أما مع الاعتبارات فلا، لأنها إمّا أن تعتبر بشرط شيء أو بشرط لاشيء أو لا بشرط شيء، فهذه الاعتبارات متعلقات الماهية وهذه غير مراد هنا. (ينظر: شرح بداية الحكمة، لمحمد حسين الطباطبائي، شرح: محمد مهدي المؤمن، مبحث الماهية، ص١٩٥).

(٣) عين: أي عين الماهية، وحينئذ يترادفان. خلاصة الاختلاف هي: أن الوجود نفس الماهية في الواجب والممكن، وهو رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري؛ والمذهب الثاني: أنه عين الماهية في الواجب، وزائد عليها في الممكن، وهو ما ذهب إليه الحكماء وجمع من المتكلمين؛ والثالث: أنه زائد على الماهية في الواجب والممكن ذهنًا لا خارجًا، وهو رأي جمهور المتكلمين. ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص١٣٦-١٤٢.

(٤) بدءنا: في الأصل. والصواب كما في (ب): بدأنا، لأن الهمزة الساكنة في الوسط تكتب بحرف حركة ما قبلها. شرح الشافية لخضر اليزدي، ١٠٩٢/٢.

(٥) انتزاعيّ: أي أن العقل ينتزع من الماهيات الموجودة في بادئ النظر أمرًا مشتركًا فيه جميعها به يمتاز عن المعدومات، وهو الوجود المطلق، وإنما يتخصص في الممكنات بالإضافة إلى الماهيّة التي ينتزع منها، كوجود زيد وعمرو، والبرهان يدل على كون الممكنات -بهذه الحيثية- مستندة إلى وجود يكون تخصيصه بسلب الإضافة إلى غيره، وهو الوجود الحق الواجب لذاته. ينظر: شرح العقائد العضدية للدوّاني، ص٦٩؛ وينظر: الوسيلة للشيخ عبدالكريم المدرس في شرح الفضيلة للشيخ عبدالرحيم المعدومي، ص١٣٨.

(٦) في (ب): ذاته تعالى.

(٧) مبدء: في النسختين. والصواب: مبدأ، لأن الهمزة في آخر الكلمة -إن جاز الوقف عليها- تكتب بحرف حركة ما قبلها. ينظر: شافية ابن الحاجب الشهرزوري بشرح الخضر اليزدي، ١٠٩٣/٢. ولأن هذه الصورة تتكر في

Scanned with CamScanner

اعتباريّ معقول من كون الشيء بحيث يكون {مبدء} الآثار الخارجيّة (بخلاف الممكن) فإنه إنّما يكون {مبدء} انتزاعه بعد تأثير الفاعل فيه، وصدوره عنه، فإنه قبل[1] ذلك نفي محض وعدم صرف لا يصلح أن يكون {مبدء} الآثار ومظهر الأحكام، وهذا هو الموافق للعرف واللغة، ولا داعي [يدعو[2]] إلى خلافه، فلا يصار إليه.

(و) أمّا (منْ قال[3]): هو فيه تعالى عين الذات ([وذاته][4]) تعالى (عين الوجود) وهو في غيره زائد على الذات، فقد خالف ذلك، حيث (أراد بالوجود {مبدء} انتزاع) ذلك الأمر الذي هو (الكون الذي هو المعنى المتعارف) بين الكل (للوجود[5]) دونه، لأنه لا يصلح أن يكون عين الأمر الخارجيّ مطلقًا، فضلًا عن ذاته تعالى، ولعلهم إنما خالفوا ذلك[6] (لما أنّ الموجود {مبدء} الآثار الخارجيّة) والأحكام العينيّة[7] (و) الحال أنّ (الماهيّة من حيث هي ليست كذلك[8]) أي: {مبدء} الآثار، لأنها من حيث هي نفي محض[9] (و) كذا (الكون البديهيّ) العارض لها لا يكون أيضًا {مبدء} الآثار الخارجيّة لأنه (أمر اعتباريّ)، والأمر الاعتباريّ (لا

كتابة لفظ (مبدء)، نكتفي بحصرها داخل النص بين قوسين مركنين دون تصويبها، مكتفين بتصويبنا هذا في هذا الموضع، وحفاظًا على ما ورد في النسخ المخطوطة رعايةً للأمانة.

(1) كتب في نسخة الأصل لفظ (بعد) داخل السطر، وكتب فوقه لفظ (قبل) وعليه الحرف (ظ)، بمعنى: أن الظاهر هو لفظ (قبل) الصالح هنا. ولا ندري أن السهو والتصويب أيهما من الناسخ أو من المؤلف أو من مقتني المخطوطة. وأغلب الظن أن كليهما من الناسخ، أو أن السهو من الناسخ والتصويب من المقتني، وحاشا للمؤلف أن يسهو ولا يتداركه بتصويبه. وفي (ب): [بدون ذلك]، وهو أقرب والله أعلم.

(2) في (ب). وفي الأصل: يدعوا. والصواب ما جاء في (ب).

(3) من قال: أراد به جمهور الحكماء وبعض المتكلمين، كما ذكرنا سابقًا.

(4) وذاته: في الأصل. وفي (ب): وإن ذاته.

(5) ينظر: تهذيب الكلام للتفتازاني بشرح الشيخ عبدالقادر المهاجر في كتابه (تقريب المرام)، ١/٥٣-٥٥.

(6) [ذلك]: ساقط في (ب).

(7) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص١٤٠-١٤١.

(8) أي: وإلا كانت في المعدوم كذلك، فلم يتميز الموجود عن المعدوم. ينظر: المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٨.

(9) نفي محض: يريد أن يؤكد على أن الماهية من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة، أو بالأحرى: ليست هي عين الوجود ولا العدم وليس شيء منهما داخلًا فيها، بل كل منهما زائد عليها، فإذا اعتبر معها الوجود كانت موجودة، أو العدم كانت معدومة.

والخلاصة: أن الوجود ينضم إلى الماهية وحدها، لا إلى الماهية المأخوذة مع العدم حتى يلزم التناقض، أو مع الوجود حتى يلزم كونها موجودة قبل وجودها. ينظر: المصدر نفسه، ص١٤٢.

Scanned with CamScanner

يصلح لذلك [بداهةً][1]، فلابد أن يكون هناك أمر وراء ذلك) {يصلح مبدء الآثار[2]} ويكون هو الوجود المنتسب إليه الموجود (فيكون الوجود أمرًا حقيقيًّا) خارجيًّا (حتى يصلح) هو بالانتساب إليه (لذلك) أي: لأن يكون {مبدء} الآثار ومظهر الأحكام الخارجيّة أيضًا[3]، وحينئذٍ يصح أن يكون عين حقيقة الواجب، فلا يلزم احتياج الواجب في وجوده إلى غيره أصلًا[4].

(وحينئذٍ ما يكون ذلك) الأمر (إلا ما هو بذاته) لا بواسطة الفاعل يكون ({مبدء} انتزاع) ذلك (الثبوت) والكون (البديهيّ) الذي يدور عليه كون الشيء {مبدء} الآثار والأحكام لتلازمهما، وإن كان {مبدء} الآثار في الحقيقة هو ذلك الأمر الحقيقيّ [الذي هو عين حقيقة الواجب][5]، وإنما تنسب الآثار إلى غيره بانتسابه إليه. وهذا هو الوجه في إطلاق العرف واللغة الوجود على ذلك الأمر البديهي المعلوم لكل أحدٍ[6].

(وهو) أي: ذلك الأمر الحقيقي الذي هو بذاته {مبدء} انتزاع الكون[7] (ذاته تعالى)، فالوجود المشترك بين ذاته تعالى [وذات][8] الممكنات هو ذلك الأمر الحقيقي المذكور، فلا يكون اشتراكه بين ذوات الممكنات بحسب العروض[9]، بل بالانتساب {إليه}[10] انتسابًا

---

(١) في (ب): بدهة.

(٢) يصلح مبدء الآثار: هكذا ورد في النسختين. والصواب: يصلح لأنْ يكون مبدأ الآثار.

(٣) أيضًا: أي كالوجود المنتسب هو إليه.

(٤) هذا بخلاف ما إذا حكم على الوجود بأنّه بديهيّ، لأن بداهته مانعة من أن يكون عين حقيقته تعالى، لأنه حينئذٍ يحتاج في وجوده إلى غيره، فلا يكون ذاته علة لوجوده تعالى ضرورة أن المعدوم لا يكون موجدًا.

(٥) الذي هو عين حقيقة الواجب: في الأصل. وفي (ب): "الذي هو عين ذاته حقيقة الواجب".

(٦) ظهر أن الوجود المطلق بمعنى الكون في الأعيان يدور على معنى مبدأ الآثار الخارجيّة وجودًا وعدمًا، فمتى وجد هذا المعنى ينتزع العقل منه الوجود المطلق، وإن لم يوجد -كما في المعدومات- لم ينتزع. ثمّ إن كان مبدأ الآثار عين الذات انتزعه من مجرد الذات، وإن كان وصفًا زائدًا على الذات انتزعه من الذات المأخوذة مع ذلك الوصف. بالأول قال الحكماء وجمع من المتكلمين، وبالثاني قال جمهور المتكلمين. ينظر: الوسيلة، ص١٤١ نقلًا عن برهان الگلنبوي.

(٧) الكون: هو الثبوت والتحقق والوجود.

(٨) في الأصل. وفي (ب): وذوات.

(٩) أي: عروض الوجود لماهيّة الممكنات -كما يذهب إليه الفلاسفة-، فإنّهم قائلون بأن الوجود زائد على الماهيات الممكنة وعارض عليها. ينظر: شرح معالم أصول الدين للتلمساني، ص٨٥.

(١٠) إليه: في النسختين، والظاهر: (إليها) بإعادة الضمير إلى ذوات الممكنات.

Scanned with CamScanner

خاصًّا، به[1] يكون ذلك الشيء المنتسب إليه مظهر الآثار (فحينئذٍ) يتوجه على هذا المذهب[2] أنّ (إطلاق {الموجود[3]}) على الموجودات ليس بمعنىً واحد، لأنه (في الواجب) بمعنى أنه عينه، وفي غيره بمعنى أنه منتسب إليه. مع أن إطلاقه عليه تعالى لا يكاد يصحّ، لوجوب مغايرة [معنى[4]] المشتق للمشتق منه[5]، إلا أن يقال بالتغاير الاعتباريّ، بأن يقال: هو موجود (باعتبار قيام الوجود به) كما هو المتعارف في معنى الموجود[6] من كونه بمعنى الفاعل[7]، لكن (بمعنى قيام الشيء بنفسه) لأن الوجود فيه تعالى لما كان أمرًا حقيقيًّا عين ذاته[8] تعالى كان قائمًا بنفسه، فيصدق عليه أنه [قايم[9]] به الوجود، لكنّه خلاف الظاهر [من معنى القيام[10]][11] (و) مع ذلك يكون اختلاف معناه في الموجودات بحاله، فإن إطلاقه (على غيره) تعالى[12] إنما هو (باعتبار انتسابه إليه) دون قيامه به[13].

---

(١) به: أي بذلك الانتساب.

(٢) وهو مذهب أبي الحسن الأشعري الذي هو بعينه مذهب الإشراقيين، فهم قائلون أن مبدأ الأثر هو نفس الشيء، إما بذاته حقيقة كما في الواجب، أو بعد انتسابه إلى علته التامة كما في الممكنات. الوسيلة، ص١٤٧.

(٣) الموجود: في النسختين. والصواب: الوجود، أو إذا سلمّنا أنه صواب فالضمير في (أنه منتسب إليه) وفي (إطلاقه) راجع إلى المصدر (الوجود) المتصيَّد من (الموجود).

(٤) ساقط في الأصل.

(٥) وعليه فالمشتق -وهو (موجود) هنا- مغاير للمشتق منه (الوجود) الذي هو مصدره.

(٦) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ١٤٢/١.

(٧) أي: الثابت عينه من حيث اتصافه بالوجود، ولا يعقل من الثابت إلا ما له الثبوت، وهو معنى الموجود. وقال الفارابي: "إن الوجود إمكان الفعل والانفعال، والموجود ما أمكنه الفعل والانفعال". المصدر نفسه، ١٤٢/١.

(٨) عين ذاته: بدل من (أمرًا حقيقيًا).

(٩) في (ب): قائم.

(١٠) من معنى القيام: في الأصل. وفي (ب): مع القيام.

(١١) لأن ظاهر معناه هو أنه أمر خارج عما قام به، ولكن لزمه إما لزومًا غير مفارق كلزوم الظل للجسم أو الملوحة للملح، أو لزومًا مفارقًا كما إذا أصابه مرض ثم زال عنه.

(١٢) تعالى: ساقط في (ب).

(١٣) وذلك مثل إطلاق المتحضر على الإنسان، فإنه ليس بمعنى قيام الحضارة به، بل بمعنى أنه ينتسب إليها، وكذا إطلاق المتعلم على الطالب والمتطبب على من يزاول مهنة الطب.

Scanned with CamScanner

هذا، (و) أيضًا (نحن[1]) نمنع أن الماهية مطلقًا لا تصلح لأن تكون {مبدء} الآثار ومظهر الأحكام الخارجيّة، بل (نقول: الموجود إن كان هو الواجب لذاته، فماهيّته[2] من حيث هي) لا تقبل العدم، بل هي (متحققة بذاتها) لا بمعنى أنّ ذاتها علة للوجود بل (بمعنى أنّها بذاتها) لا بتأثير الفاعل فيها[3] ({مبدء} لانتزاع الوجود والتحقق) الذي هو المعنى الشايع للفظ الوجود، وعليه اللغة[4].

(وهي) أي: هذه الماهية الواجبة من حيث هي -من غير الاحتياج إلى تأثير الفاعل- متحققة و (صالحة لأن [يكون[5]] {مبدء} الآثار) بل هي {المبدء[6]} وما عداها مظاهر (وإن كان) أي: الموجود [أمرًا آخر][7] (غيره تعالى) فهو -وإن كانت ماهيته من حيث هي لا تصلح لأن تكون {مبدء} الآثار، إلا أن لها بعد الصدور عن الفاعل الحقيقي نسبة خاصة بما يصلح أن يكون {مبدء} الآثار الخارجيّة- (فلانتسابه[8] إليه تعالى انتسابًا) خاصًّا (يصير به [مبدءاً][9]) ومأخذ انتزاع (ذلك) أي: الوجود الذي هو الكون البديهيّ[10] ويتميز بذلك عن المعدوم الذي

---

(1) نحن: يقصد به المتكلمين من أهل السنة والجماعة.

(2) ماهية الواجب لذاته خارجة عن معلومية البشر.

(3) فيها: في (ب) وهو الصواب؛ وفي الأصل: فيهما.

(4) ذكرنا سابقًا أن المعنى اللغوي للوجود هو الثبوت والتحقق. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، ص٨٨٨، ط٢٧، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٤م؛ ومقايس اللغة لابن فارس، ص٩٤٧.

(5) يكون: في الأصل، وفي (ب): تكون، والصواب: تكون، لأن اسمه ضمير مستتر تقديره (هي) عائد إلى (الماهية) وهي مؤنث لفظي، والضمير العائد إلى المؤنث يجب تأنيث فعله. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٧٦/١.

(6) قوله: (بل هي المبدأ)، فيه (أل) على المبدأ، وفي هذه الحالة تفيد التوكيد بالقصر، لأنها تفيد قصر المبدئية على الماهية، بمعنى أن تلك الماهية وحدها هي المبدأ للآثار لا غيرها.

(7) أمرا آخر: في النسختين، والأصح هنا: شيئا آخر، ويوافقه ما في المتن (غيره تعالى)، فاستثناء لفظ الجلالة من لفظ (شيء) أوفق وأكثر مناسبة من لفظ (أمر).

(8) في (ب): فلانتسابها.

(9) مبدءًا: هكذا ورد في الأصل، وفي (ب): مبدء. والصواب هنا (مبدأ) بدون تنوين، لأنه مضاف في المتن إلى (ذلك)، والمضاف يجب حذف تنوينه إن كان منوناً. قال ابن مالك في ألفية النحو:

نونًا تلي الإعرابَ أو تنوينا ... مما تضيفُ احذفْ كطور سينا.

ينظر: ألفية ابن مالك، ص٤٩.

(10) التعريف له بالكون والتحقق والشيئية لفظي، قصد به تفسير مدلول اللفظ، والبديهي في غنىً عن التعريف الحقيقي. ينظر: تهذيب الكلام للتفتازاني بشرح الشيخ عبدالقادر المهاجر (الشارح)، ٤٥/١.

Scanned with CamScanner

لا يصلح[1] أن يكون {مبدء} الآثار (صحّ أيضا) أي: ([كالماهيّة][2]) المتحققة بذاتها (كونه {مبدء} الآثار) الخارجيّة، لأن مدار كون الشيء {مبدء} الآثار هو كونه أمرًا خارجيًا. وعلامة ذلك أن يكون بحيث ينتزع منه الكون [البديهيّ[3]] والثبوت المعبر عنه في العرف واللغة بالوجود. ففيره تعالى وإن لم يصلح -[نظرًا لذاته][4] وماهيّته- أن يكون {مبدء} الآثار الخارجيّة، لكونه في [حدّ[5]] ذاته عدمًا صرفًا ونفيًا محضًا، لكنه بعد صدوره عنه[6] وصيرورته بذلك أمرًا خارجيًا صحّ أن يكون {مبدء} لها[7]، إلا أنه لمّا ثبت بالسمع نسبة الأشياء كلها إليه تعالى ابتداء، فليس معنى كون غيره {مبدء} الآثار إلا كونه مظهرًا لها، ولذا عطفنا قولنا (ومظهر الأحكام) عليه، فهو (وإن لم يكن شيء من ماهيته من حيث هي) أي: في حدّ ذاتها مع قطع النظر عن الانتساب إليه تعالى (ووجوده صالحًا لذلك) لكون الأول عدمًا صرفًا، والثاني أمرًا اعتباريًا، لكنّه مع الانتساب المذكور صالح لذلك، فحينئذٍ يكون (إطلاق الموجود على الواجب تعالى وعلى غيره) من سائر الموجودات الصادرة عنه (بمعنىً واحدٍ) كما هو شأن المشترك المعنويّ[8]، بخلافه على ما ذهب إليه القائل المذكور[9]، وإن [تكلفه بعض الأجلة فيه[10]] أيضًا.

---

(١) في الأصل. وفي (ب): لا يصح.

(٢) في (ب). وفي الأصل: كالماهية. والصواب ما جاء في (ب).

(٣) ساقط في الأصل.

(٤) في الأصل. وفي (ب): إلى ذاته.

(٥) ساقط في (ب).

(٦) في (ب): عنه تعالى.

(٧) ينظر: حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية، ١/٣٦٦-٣٧١.

(٨) الوجود المطلق مشترك معنوي يتخصص بالإضافات لا مشترك لفظي كما يقول الأشعري، والأول رأي الجمهور. ينظر: حاشية الكلنبوي على العضدية، ١/٣٦٩؛ وينظر أيضًا: شرح المقاصد، ١/١٥٢-١٥٤.

(٩) لم يذكر قائلًا بعينه فلماذا قال القائل المذكور؟ ولكن القائل بالاشتراك اللفظي هو الأشعري. ينظر: معالم أصول الدين بشرح التلمساني، ص٨٦-٨٧؛ وينظر: هدى الناظرين شرح تهذيب الكلام للشيخ طه السنندجي، ١/٢٣٠-٢٣١.

(١٠) هكذا ورد ما بين المركنين في النسختين. والصواب: وإن تكلف بعض الأجلة فيه. مثل أن قال الكشي وأتباعه: الوجود مشترك بين الواجب والممكن لفظًا، أما بين الممكنات كلها فمشترك معنوي، إلى غير ذلك من أقوال. ينظر: شرح المواقف، ٢/٤٠.

Scanned with CamScanner

(و) أما ما ذكروه[1] في ترجيح هذا القول من أنه لو كان وجوده تعالى زائدًا على ذاته يلزم احتياجه تعالى في وجوده إلى غيره فلا يكون واجبًا، لعدم صحة إسناد وجوده حينئذٍ إلى ذاته، لأن الشيء ما لم يوجَد لم يوجِد[2]، فلابدّ من إسناده إلى غيره -تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا-، فنقول:

(لا يلزم من زيادة الوجود بهذا المعنى) الانتزاعيّ (على الذات) الواجبة (احتياجه) تعالى (في وجوده إلى سبب) حتى يلزم ما ذكروه (لأن معنى احتياج الموجود في وجوده إليه) أي: إلى السبب والفاعل (هو احتياجه فيما هو {مبدء} انتزاعه) إليه (ضرورة أنّ نفس الوجود) لكونه أمرًا اعتباريًّا (لا يصلح أن يكون أثر الفاعل) أوّلاً وبالذات، وإنّما الصالح له الماهيّة الموجودة التي بصدورها عنه يكون أمرًا خارجيًّا و{مبدءًا} لانتزاع الوجود، فالمحتاج إليه هو {مبدء} الانتزاع (و{مبدء} الانتزاع فيه) تعالى ليس من الأمور الصادرة عن الفاعل لما مرّ في البرهان على إثباته تعالى (بل هو) أي: {مبدء} الانتزاع فيه تعالى (ذاته تعالى بذاته[3]) بخلافه في الممكن[4].

فإن قيل: لو كان الوجود هو هذا المعنى[5] لم يكن الواجب في حدّ ذاته موجودًا، لأنه[6] لا يجوز أن يكون بهذا المعنى عين ذاته، فكان ذاته في حدّ ذاته لا موجودًا. قلنا: إن أردتم بقولكم: "إنه في حدّ ذاته لا موجود" أنه لم يكن وجودًا، فلا استحالة فيه، بل الظاهر أن كون الشيء موجودًا غير كونه وجودًا، بل المغايرة بينهما من أجلى البديهيات، حتى أنكم التزمتموها[7] -ولو بالاعتبار-. وإن أردتم به أنه لم يكن في ذاته بحيث يوصف بالوجود، فهو ممنوع، بل هو بذاته بحيث لو عقل عقل له الوجود. ونظير ذلك أنّ الممكن في [حدّ[8]] ذاته ممكن، مع أنّ إمكانه ليس عين ذاته، بل هو في ذاته، بحيث لو عقل عقل له الإمكان (فلا يكون) هو تعالى في حدّ

---

(1) وهم القائلون بأن الوجود عين الذات كالأشاعرة. ينظر: حاشية الكلنبوي على العضدية، ١/٣٧٩-٣٨١.

(2) لم يوجِد: ساقط في (ب).

(3) ينظر: حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية، ١/٣٨٠-٣٨١.

(4) لأن في الممكن بالواسطة أي: بالفاعل ومبدئية الآثار.

(5) أي: كون الذات مبدأ الانتزاع.

(6) في الأصل. وفي (ب): إلا أنه.

(7) في الأصل. وفي (ب): التزموها.

(8) ساقط في (ب).

Scanned with CamScanner

ذاته (محتاجًا إليه) أي: إلى السبب والفاعل (في وجوده[1]، هذا) ما هو الظاهر الموافق للعرف.

(ولا يبعد أن يقال: الوجود) له معنيان[2] سواء كانا حقيقيين أو أحدهما حقيقيًا والآخر مجازيًا، فإنّه (كما) يطلق و (يقال على) هذا (المعنى الشايع) المتعارف (أعني الكون) والثبوت (كذلك) قد يطلق و (يقال على ما هو {مبدء} {انتزاعه}[3]) ومصدر (الآثار) الخارجيّة على الإطلاق، كما هو عند من يقول: وجود كلّ شيء عينه[4] (أو ما هو بذاته {مبدء}) للآثار ومأخذ (انتزاع [الكون][5]) والثبوت العام، كما هو عند من يقول: بأنه في الواجب عين دون غيره[6] (نظير ما يقال في ساير[7] الصفات الذاتية) من العلم والقدرة وغيرهما ({فإنها}[8] [كما][9]) يطلق و (يقال على) الخواص التي هي من (الإضافات كذلك) قد (يقال على مباديها) أي: مبادي تلك المعاني الإضافيّة (فلا بعد في أنه حيث يقال: إنه) أي: الوجود (عين الذات) فيه تعالى أو مطلقًا (يراد به [المبدء]) والمأخذ لانتزاع الكون، إما مطلقًا أو ما هو بذاته كذلك (وحيث يحمل عليه) كذلك ([فإنّه][10]) موجود يراد به) أي: بالوجود

---

(1) تفاصيل هذه المسألة في شرح المواقف للجرجاني، ١٢٧/٢-١٥٨، وكذلك ص١٥٦-١٦٨؛ وينظر: شرح المقاصد، ١٦٩/١-١٧٢؛ وينظر: هدى الناظرين للشيخ طه السنندجي، ٢٣٥/١-٢٤١.

(2) هما: ١) الكون في الأعيان، فهو حقيقة فيها. ٢) ومجاز في معنى المبدأ للآثار، لأن كل وجود بمعنى الكون مبدأ الآثار الخارجيّة دون العكس، لجواز أن تترتب الآثار الخارجيّة على الذات الصرف من غير أن يتصف بفرد من أفراد الكون في الواقع. ينظر: حاشية الگلنبوي على شرح العقائد العضدية، ٣٧١/١.

(3) انتزاعه: في النسختين. والأصح: انتزاع.

(4) وهو مذهب الأشعري وبعض الفلاسفة. فالوجود عندهم مشترك لفظي بين معانٍ متغايرة، فهو عين الماهية في الواجب والممكن. الوسيلة في شرح الفضيلة، ص١٤١.

(5) في (ب): هذا الكون.

(6) وهذا مذهب الحكماء وطائفة من المتكلمين، فهو عين الماهية في الواجب وزائد في الممكن عندهم، وعند جمهور المتكلمين أنه زائد في الواجب والممكن. المصدر نفسه، ص١٣٦-١٣٧.

(7) في (ب): سائر.

(8) فإنها: في النسختين. والأصح: فإنه. وجاء بلفظ (لمّا)، وهي إذا دخلت على الفعل المضارع حرف جزم ونفي، والسياق للإثبات. فكان الصواب أن يقول: (حين).

(9) في (ب). وفي الأصل: لما، والأول أولى.

(10) في (ب): بأنه.

Scanned with CamScanner

الكون الإضافي الصالح للاتصاف به (مثل ما في تلك الصفات) فإنّه تعالى إنما يكون عالمًا بالأشياء مثلًا باعتبار المعنى الإضافي -كما لا يخفى-.

{مبحث توحيده تعالى}

ثم اعلم: أنه لابدّ من بيان توحيده تعالى أيضًا -وإن كان المتفطن مستغنيًا عنه- بعد إثبات وجوده تعالى بما مرَّ من البيان. وذلك لأن وجود الممكن المعلوم بالمشاهدة يمتنع بدونه تعالى، وإيجاده كما مرَّ، وإنه على تقدير التعدد محال[1] [بديهية[2]]، وإلا لزم التوارد [أو الترجيح[3]] بلا مرجح[4] المعلوم بطلانهما {بديهة[5]}، مع أنّ التعدد يقتضي الاستغناء عن كل[6]، وقد ثبت بالبيان السابق الاحتياج إليه[7]، لكن لما لم يكن التفطن لما ذكر في وسع الكل أتينا بوجه بديع وقلنا:

إنا (وإن لم نعلم حقيقة ما يكون ذاته بذاته {مبدء} انتزاع الوجود) وهو الواجب تعالى -على ما مرَّ-، (لكنّا نعلم) [بداهة[8]] (أنّه) أي: ما يكون ذاته بذاته كذلك[9] (حقيقة

---

(١) وفقًا لقوله تعالى: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) بديهية: في الأصل، وبديهة: في (ب)، والصواب: بداهةً.

(٣) في الأصل، وفي (ب): والترجيح.

(٤) التوارد أو برهان التوارد هو: أنه لو وجد إلهان متصفان بصفات الكمال، فإن أرادا إيجاد مقدور واحد بالذات كحركة زيد مثلًا، فإما أنه لا يمكن إيجاده بواحد منهما إلا بمصاحبة الآخر -وهو خلاف المفروض في الألوهية- فيستلزم عجزهما معًا، وإما أن يمكن إيجاده بكل واحد منهما من غير حاجة إلى الآخر، فيلزم الترجيح بلا مرجح.

هذا إضافة إلى برهان التمانع: بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه، والتالي والمقدم هنا باطلان، لأنه إن حصلت الإرادتان بل المرادان يجتمع الضدان، وإن لم يحصلا لزم عجزهما، أو يحصل مراد أحدهما دون الآخر لزم عجز من لم يحصل مراده وترجّح المؤثر عليه؛ فالكل باطل. فثبت أن التعدد مستحيل. ينظر: شرح المقاصد، ٣/٢٣-٢٥؛ والوسيلة، ص٤٨٤-٤٨٥.

(٥) بديهة: في النسختين. والصواب: بداهةً.

(٦) لأن الإله يجب اتصافه بكل صفات الكمال، والعجز صفة نقص لا تليق بالإله.

(٧) أي: الاحتياج إلى إله حيّ قدير عليم واحد سميع بصير...

(٨) بداهة: في الأصل. بديهة: في (ب). والصواب: بداهةً.

(٩) كذلك: أي كونه مبدأ انتزاع الوجود.

Scanned with CamScanner

واحدة[1]) يحكيها هذا العنوان[2] (فإنّ) هذا العنوان (الحاكي عنه) أي: عمّا يكون ذاته بذاته كذلك [في نفس الأمر][3] (معنى واحد) بالضرورة (وهو مفهوم ما يكون ذاته بذاته {مبدء} انتزاع الوجود) بالمعنى الذي يعترف به العامّة[4]،

(ومعلوم أنَّ المعنى الواحد) وإن لم يمنع في أوّل النظر عن الاشتراك، سواء كان (ذاتيًا) لما تحته (أوعرضيًّا له، لا يحاكى به أمور مختلفة) بالذاتيات أو العرضيات (إلا إذا اشتركت) تلك الأمور (في أمر واحد) متحقق فيها (هو) أي: هذا الأمر المشترك فيه بينها[5] (المحكى به) أي: بذلك المعنى الواحد (حقيقةً) وأوّلًا[6]، وإنما يحكى به تلك الأمور ثانيًا وبالتبع، يدل على الحكاية تعريف الكلّي بالمحمول على كثيرين[7]، فإن المحمول ليس الصورة الذهنيّة[8]، بل هي آلة لملاحظة المجهول، فالمحكيّ بالعنوان الواحد أمر واحد وحدة شخصيّة[9] أو نوعيّة[10] أو جنسيّة[11] [حسب[12]] اقتضاء العنوان؛ فربّ عنوان يحكي عن واحد جنسي، سواء كان

---

(1) أي: واحدة بالذات، لا تشبه أيّ حقيقة لأنها خارج إدراكنا.

(2) العنوان هو: مبدأ انتزاع الوجود.

(3) في (ب): في نفس أمر.

(4) أي: عامّة المتلكمين والحكماء.

(5) في الأصل. وفي (ب): بينهما.

(6) في (ب): أولا، بدون الواو.

(7) الكلي عند المناطقة: هو اللفظ الذي لا يمنع نفس تصوّر مفهومه عن وقوع الشركة فيه، بقطع النظر عن البرهان والوجود الخارجيّين اللذين يمنعان الشركة. فيشمل الكلي المنحصر في الشخص كالواجب تعالى والشمس. (ينظر: گلنبوي الشرح، ص٧٥-٧٦). أو هو ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين. (بداية الحكمة، ٢٣٣/٢).

(8) هي التي تدركها النفس مباشرة من غير واسطة، بمعنى أن حصول المعلوم أو الشيء وحضوره ليس إلا وجوده و وجوده في نفسه. ينظر: بداية الحكمة بشرح محمد مهدي مؤمن، ٢٢٧/٢.

(9) الشخصية كأفراد نوع واحد، مثل زيد وخالد.

(10) النوع: ويرسم بأنه كليّ مقول على كثيرين متفقين بالحقائق مختلفين بالعدد في جواب ما هو، كالإنسان بالنسبة لأفراده. ينظر: گلنبوي الشرح، ص١٠٣-١٠٤؛ ومغني الطلاب، ص٢٦.

(11) الجنس: كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس والغزال. گلنبوي الشرح، ص٨٦؛ ومغني الطلاب، ص٢٤-٢٥.

(12) ساقط في (ب).

العنوان ذاتيًا أو عرضيًا، كالحيوان[1] والماشي[2]، فإنّ كلًا منهما يحكى عن أمر واحد جنسيّ، هو الذاتيّ المشترك بين أنواع الحيوان في نفس الأمر، إلا أنّ المشي وصف عارض له[3].

وربّ عنوان يحكي عن واحد نوعيّ كالضاحك[4] والإنسان، وربّ عنوان يحكي عن واحد شخصيّ كهذا المفهوم، فإنّه وإن لم يمنع من الاشتراك في أوّل النظر، لكنه يعلم منه أنه لا يجوز ذلك في نفس الأمر، (و) ذلك لأنّه (إذا كان هو) أي: المحكيّ بالمفهوم المذكور (حقيقة واحدة) {فلو لم يكن}[5] واحدًا وحدة شخصيّة (تعددت أفراده) المشتركة فيها. وإذا تعددت (كان تعيّن كل منها) وتميّزه[6] عن سائر أفرادها ([بأمر][7] زائد على الماهيّة المشتركة هي) أي: تلك الأفراد (فيها) أي: في تلك الماهيّة، أعني: هذا المحكي الواحد بهذا العنوان، (فكان وجوده) أيضًا (كذلك) ضرورة احتياجه في وجوده إلى التعيّن الزائد، فلا يكون شيء منها بذاته {مبدء} انتزاع الوجود، ضرورة احتياجه في وجوده حينئذٍ [إما[8]] إلى فاعل خارج. ({هذا خلف}[9])، لأن المفروض أنه بذاته من دون تأثير الفاعل {مبدء} لانتزاعه هذا.

(فبذلك) المذكور من عدم جواز تعدد المحكي بهذا العنوان (يثبت توحيده تعالى) لأنه بذاته {مبدء} لانتزاع الوجود -كما سبق-.

---

(1) الحيوان: مثال للذاتي.

(2) الماشي: مثال للعرضي. جاء بالنموذجين على قاعدة اللف والنشر المرتبين.

(3) وصف عارض: لا يختص بأفراد حقيقة واحدة بل يعمّها وغيرها؛ فالماشي بالنسبة لأفراد الإنسان مثلًا خارج عن حقيقتها وليس مختصًا بها، بل يعمها وغيرها من أفراد الحيوان. ينظر: حاشية القزلجي على گلنبوي الشرح، ص٨١.

(4) الضاحك: خاصة الإنسان لا تفارقه ولا توجد في غيره، (إنه خاصة النوع).

(5) (فلو لم يكن): في النسختين. والأحسن: (أي: يكون...).

(6) في (ب): وتميّز.

(7) في (ب): بأمور.

(8) ساقط في (ب).

(9) هذا خلف: هكذا ورد في النسختين. والأولى: وهذا خلف.

Scanned with CamScanner

(وبهذا) التقرير (يندفع شبهة ابن كمونة[1] اليهودي على البرهان المشهور) الذي أقيم (على) إثبات (التوحيد، من أنّه لو تعدد الواجب لذاته) بأن يكون اثنين مثلًا (لزم تركب كل منهما مما به الاشتراك) أعني الماهيّة الواجبة (وما به الامتياز[2]) أي: امتياز كل عن الآخر حتّى يتأتّى[3] التعدد، فإنّ ما به تمايز الأشخاص -وإن كان خارجًا عن الماهيّة المشتركة هي فيها- لم يكن خارجًا عن الذات الشخصية، والتركّب ينافي الوجوب. (حيث قال) أي: ابن كمونة: (إن [لزم[4]] ذلك) التركّب ({إنما}[5] هو على تقدير الاتحاد) أي: اتحاد المتعدد (في الماهيّة)، وأما على تقدير اختلاف المتعدد في الماهيّة، فلا. إذ يمكن أن يقال: (لمَ لا يجوز أن يكون لكل منهما) أي: من الواجبين المفروضين ماهية بسيطة مغايرة لماهيّة الآخر بنفسها لا بأمر زائد عليها (بأن يكون تعيّنهما) أي: كل منهما (بنفسها) لا بأمر زائد عليها، أي: ما به التعيّن في كل منهما نفس ماهيّته المغايرة لماهيّة الآخر، فلا يلزم التركّب.

(ووجه الدفع ظاهر) مما ذكرناه، فإنه بمقتضى ما ذكرنا يكون مفهوم واجب الوجود حاكيًا عن أمر واحد مشترك بين الأفراد المفروضة، فالتركيب لازم قطعًا، وإنه خلاف مقتضى هذا المفهوم[6].

فإن قيل: الأمر الواحد المشترك هو ذات ما الموصوف بوجوب الوجود، وما صدق عليه هذا يجوز أن يكون ذوات بسيطة متغايرة بالماهيّة. قلنا: لا شك أنّ [ذاتًا ما[7]] مشترك بين

---

(١) ابن كمونة: هو سعد بن منصور بن سعد المعروف بابن كمونة، وهو يهودي أصلًا. اشتغل بالكيمياء والفلسفة. ولد ببغداد وتوفي بالحلة سنة ٦٨٣هـ له كتب، منها: شرح تلويحات السهروردي. ينظر: هدية العارفين، ٣٨٥/١.

خلاصة شبهته هي: امتناع تعدد واجب الوجود يكون مع اتحاد الماهيّة للفردين، وأما إذا اختلفت ماهيّتهما فلابدّ من امتناعه من برهان غير برهان التمانع وأمثاله مما قاله المتكلمون، ويقول: إنني لم أظفر به. ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٤٨٢.

(٢) ينظر: شرح المواقف للجرجاني، ٤٥/٨؛ وشرح المقاصد، ٢٢/٣.

(٣) في الأصل، وفي (ب): يتأتّ.

(٤) كذا في الأصل. وفي (ب): لزوم.

(٥) إنما: في النسختين. والصواب: فإنما، إذا كان (إنْ) هنا شرطية، لأن جواب الشرط إن كان جملة اسمية تلزمه الفاء. (ينظر: شرح الجامي 'الفوائد الضيائية' على كافية ابن الحاجب الشهرزوري، ص٣٥٥-٣٥٦). وإذا كان (إنّ) المشبهة بالفعل كما في (ب): إنّ لزوم ذلك؛ فلا.

(٦) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٤٨١.

(٧) في الأصل: ذات ما.

Scanned with CamScanner

ساير الذوات جميعًا، فلابدّ من مخصّص له بواجب الوجود لعدم اشتراك وجوب الوجود بين الكل، فذلك المخصّص يكون مشتركًا بين الذوات الواجبة، فلزم التركيب من هذا المخصّص المشترك ومن المميّز[1].

فإن قيل: المخصّص هو الاتصاف بوجوب الوجود، وهو أمر اعتباريّ لا يستلزم التركيب. قلنا: المحكيّ [به[2]] لابدّ أن يكون أمرًا [كاينًا][3] مع قطع النظر عن هذا الاتصاف يكون هو {منشاء[4]} الاتصاف[5] ضرورةً، فيكون المحكيّ به [ذاتما كاين بحيث عقل عقل له[6]] وجوب الوجود. {فيكون}[7] تلك الماهيّة المشتركة بين الكل هي المصحّحة للاتصاف، فالتركيب لازم. (والحمد لله [على][8] ذلك).

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٨٣؛ وينظر: حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية، ٢/١٨٥-١٨٦.

(2) ساقط في (ب).

(3) في (ب): كائنًا.

(4) منشاء: في النسختين. والصحيح في إملائه هو (منشأ).

(5) هكذا في الأصل. وفي (ب): منشاءً للاتصاف.

(6) ما بين المركنين هو الصورة الواردة في الأصل لإملائه. والصواب كما في (ب) أيضًا هو: (ذاتا مّا كائنًا بحيث إذا عقل، عقل له وجوب الوجود).

(7) فيكون: في النسختين. والأحسن: فتكون، لأن مرفوعه مؤنث (تلك الماهية...).

(8) على: ساقط في (ب).

Scanned with CamScanner

{مبحث: المخصص لإيجاد الممكنات في أوقاتها}

(ثمّ إنه بعدما ثبت) وحدته تعالى و (أنه {مبدء} لوجود) ما سواه من (الممكنات) ما كان أو يكون أو هو [كاين][1]، وذلك لأنه ثبت فيما سبق أنّه لابدّ لوجود [الممكن من الواجب[2]] لاحتياجه في وجوده إليه. وهذا الاحتياج مشترك بين الجميع ولا خصوصية له بشيء من الممكنات (التي من جملتها) باتفاق الحكماء والمتكلمين (الحوادث) الزمانية المخصوصة بوقت دون وقت. (فلابدّ لتخصيصها بأوقاتها) أي: كل منها بوقته (من أمر به يصح ذلك) التخصيص[3]، فإن الترجيح بلا مرجح ضروريّ البطلان،

(فقال الحكماء: إنه) أي: ما به التخصيص هو (الحركة السرمديّة) التي لا بداية لجزئياتها المتعاقبة (فهي بتجددها وتعاقب جزئياتها الحادثة) المسبوقة كل منها بالعدم المقارن[4] لوجود السابق المعدّ للاحق (لا إلى بداية تستعد المادة) التي هي محل إمكان الحادث، سواء [هو واحدٌ][5] من تلك الجزئيّات أو من غيرها (القديمة) إذ لو كانت حادثة لاحتاجت إلى مادة أخرى، فيتسلسل المواد المترتبة بالذات المجتمعة في الوجود (لوجود الحوادث) متعلق بـ"تستعد" (الزمانية[6]) أي: المسبوقة بالعدم، فإن الحادث عندهم زمانيّ

---

(١) في (ب): كائن.

(٢) في الأصل: (من الواجب الممكن)، والصواب ما أثبتناه كما في (ب): (الممكن من الواجب)، أي: لوجود الممكن من الواجب الوجود، أو (لابدّ من وجود الواجب للممكن).

(٣) ينظر: شرح المواقف للجرجاني، ٩٤/٨. وهذا التخصيص هو فعل الإرادة التي توجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع.

(٤) في (ب): المعارن.

(٥) في الأصل: "هو واحدا". والصواب ما أثبتناه كما جاء في (ب).

(٦) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٥٠٤.

يقول الشيخ عبدالرحيم المعدومي (مولوي):

كان لدى الحكيم ذي الغواية ... حركة ليس لها بداية

بالتي في موضعها مُبثثة ... عروته خشبة معثثة

وعندنا هو الإرادة التي ... من شأنها التخصيص أيّ وقت

شاء وقوع الفعل فيه الفاعل ... ففيه ذا الفعل بتلك حاصِل

ينظر: الفضيلة لعبدالرحيم المعدومي، بشرحها الوسيلة، ص٥٠٤-٥٠٥.

Scanned with CamScanner

مسبوق بالعدم[1]، [وذاتيّ مسبوق بغيره][2]، واستعداد المادة شرط في وجود الأول، (كلّيّ) أي: لوجود كل في وقته الخاص به.

هذا، (ويرد عليهم)[3] أنّ الحركة التي لا بداية لها لابدّ لها من جسم قديم يكون محلًّا لها[4]، وهو لإمكانه محتاج في وجوده إلى فاعل موجِد له، وإنه محال، لأن الإيجاد إنما يتصور فيما هو مسبق[5] بالعدم لأنه عبارة عن الإخراج من العدم إلى الوجود، ولا عدم على القديم[6]. ولا يصح أن يكون من قبيل اللوازم [للفاعل كعرض قديم بالجوهر، فإنه أيضًا محتاج في وجوده إلى فاعل، لكن لا إلى فاعل موجِد له[7]]، لأن الجسم لقيامه بنفسه لا يكون تابعًا في وجوده لغيره، مع أنَّ ما هو من قبيل اللوازم لابدّ أن يكون كذلك[8]، وأنّ الحادث هو المسبوق بالعدم، لأنه المراد هنا.

وإذا كان كل واحد من جزئيات [تلك][9] الحركة حادثًا، لزم (سبق العدم على كل واحد من تلك الجزئيات) المعدّة لوجود الحوادث على ما هو المفروض، وذلك (يستلزم سبقه على الجميع) بمعنى [أنّه][10] يستلزم انعدام الجميع في زمان واحد سابق على الجميع إذ 'كل' واحد لاستغراق الآحاد (والجميع هو تلك الآحاد) المستغرقة، بحيث لا يشذ واحد (المسبوق) كل واحد منها (به) على ما هو المفروض، وليس في الجميع وراء تلك الآحاد شيء حتى يمنع به الاستلزام المذكور (فهذا مع أنّه محوج إلى مخصص آخر) إذ لا تقدم لتلك الجزئيات على الجميع حتى تكون معدّة لوجوده، لأنها نفسه (ينافي) أيضًا (كونها) أي: تلك الجزئيات (لا إلى بداية) وذلك ظاهر، وإنه خلاف المفروض. نعم، العقل لا يأبى في أول نظره عن لا تناهي

---

(1) في الأصل. وفي (ب): بغيره.

(2) ساقط في (ب).

(3) في (ب) بزيادة: [أمران، أحدهما:].

(4) إذ لا حركة إلا ناشئة من الجسم، فتصور الحركة بلا محل لها وهو الجسم خارجٌ عن العقل والوهم والخيال.

(5) هكذا في الأصل. وفي (ب): مسبوق.

(6) بمعنى آخر: القديم غير مسبوق بالعدم.

(7) ما بين المركنين ساقط في (ب).

(8) بعدها في (ب): "وثانيهما أنّ".

(9) ساقط في (ب).

(10) ساقط في (ب).

Scanned with CamScanner

الجزئيات المتعاقبة في جانب الأزل، لأنّ الأزل لا بداية له، فكل ما يفرض فيه يكون قبل ذلك الزمان زمان آخر، ولا تنتهي الأزمنة المفروضة فيه، فيتوّهم من ذلك جواز وجود أمور متعاقبة فيه لا إلى بداية، لكنّه توهّم لاستلزامه اجتماع التناهي واللاتناهي[1]، كما مرّ[2].

(وعند المتكلمين هو) أي: المخصّص (الإرادة التي من شأنها الترجيح) للفعل مثلًا [أو العدم[3]] (والتخصيص) أي: تخصيص إيقاع المفعول (بأيّ وقت شاء الفاعل) المريد له (وقوع الفعل فيه[4]) أي: في ذلك الوقت (فإنها) أي: المراد[5] من الإرادة المرجّحة (إمّا) نفس (القصد إلى الفعل في وقت معيّن) في علم الفاعل -وقولنا: "في وقت" ظرف للفعل-، (أو) المراد بها (مبدئه) أي: {مبدء} القصد[6].

(وعلى التقديرين يتخصص بها الفعل)؛ أمّا على الأول فظاهر، لأنه لا معنى لتخصيصه إلا القصد إليه بخصوصه، وأمّا على الثاني فلأنّه لذاته يقتضي التعلق الذي هو نفس القصد المذكور، لكن (من غير أن يكون ذلك القصد) إلى الفعل (بخصوصه لازمًا له) بحيث لا يصح تعلّقه بغيره (حتى يلزم الإيجاب[7]) ولا أن يكون مقتضاه التعلق بأحد الطرفين لا على التعيين حتى يلزم الترجيح بلا مرجح، بل أن يكون [مقتضاه التعلق[8]] بمعيّن عند الفاعل أيًّا كان هو وذلك (لأنه تابع للعلم الداعي إليه) أي: إلى الفعل أو القصد، وإنه بالعلم الذي يقتضيه هو يتعين ذلكَ الطرف، وإذا تعيَّن يكون ذلك التعيّن مرجّحًا، لتعلقه به، فلا يلزم الترجيح بلا

---

(١) التناهي واللاتناهي، والأحسن: المتناهي واللامتناهي.

(٢) قال الشيخ عبدالكريم المدرس -رحمه الله- في شرحه لأبيات المنظومة الكلامية للشيخ عبدالرحيم المعدومي (مولوي) في فساد رأي الفلاسفة: "ومما ظهر به فساد عروته -عروة ما يتمسك به الفلاسفة- أنه إذا كانت جزئيات تلك الحركة حادثة لزم سبق العدم على كل منها، وسبقه عليه يستلزم سبقه على مجموعها، بحيث لا يشذّ منها شيء، والمجموع بهذا المعنى أمر معقول في غير المتناهي كالمتناهي، لأنه عبارة عن جميع تلك الجزئيات، وسبق العدم عليه يحوجه إلى مخصص آخر غير جزئيات الحركة، وهذا خلف". ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٥٠٤.

(٣) ساقط في (ب).

(٤) ينظر: شرح المواقف للجرجاني، ٨/٩٤-٩٥؛ وشرح المقاصد للتفتازاني، ٣/٩٥-٩٦.

(٥) إنها المراد: أعاد الشارح الضمير (ها) إلى (المراد) من الإرادة المرجحة، ولو أرجعها رأسًا إلى الإرادة كان أصوب، لأن (ها) ضمير المؤنث ولفظ (المراد) مذكر، فلا يتناسبان.

(٦) ومبدؤه: هو الإرادة التي ينشأ عنها القصد.

(٧) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٥١٠.

(٨) في (ب): مقتضى التعلق.

Scanned with CamScanner

مرجّح، وقد يتعيّن به الطرف الآخر -بناء على اختلاف المصالح بحسب الأوقات- ولكن لا يكون مجرد العلم بالراجح بلا تعيين داعيًا إليه (بطريق الإيجاب) والإلزام، وإن كان الفاعل لا يفعل[1] إلا الراجح (لأن العلم) بالراجح (وإن كان يُري الفاعل رجحان الفعل) مثلًا (لا يوجبه وقد لا يوقعه) فضلًا عن إيجابه (ولا القصد إليه[2]) عطف على ضمير المفعول (فكما أنَّ إراءة الطريق لا تستلزم سلوك الطريق ولا القصد إليه) أي: إلى السلوك (كذلك العلم) ههنا (فقد يقصده) الفاعل ([لمراعاة[3]] المصلحة) التي بها يتعين (وقد لا) يقصده، (لأن مراعاتها غير لازمة[4]) للعلم بالرجحان.

(وبذلك) المذكور (يندفع ما) يمكن أن (يقال: إنَّ نسبة الإرادة إلى الطرفين) أي: الفعل والترك (إمّا على السواء) من غير خصوصيّة لها بأحدهما (فيحتاج) حينئذٍ في تخصيص أحدهما بالتعلق دون الآخر (إلى مرجح آخر) تخصيصها به[5] (وهلمَّ جرّا) فيتسلسل: (أولا) على السواء، بل لها خاصية بأحدهما (فيلزم الإيجاب) الذي يقوله الحكماء.

ووجه الدفع ظاهر بما فصلنا من أن نسبتها إلى الطرفين سواء ولا يحتاج إلى مرجّح آخر[6]، بل ذاتها بذاتها كافية في الترجيح. وهذا معلوم من التعريف المذكور لها[7]، ولا استحالة [في الاستواء اجتماع والترجيح[8]] بالمعنى المذكور -كما لا يخفى-.

---

(1) في (ب): قد لا يفعل.

(2) أي: ولا يوقع ذلك العلم والقصد إليه. ينظر: المصدر نفسه، ص٥١١.

(3) في (ب). وفي الأصل: لمراعات. والصواب: لمراعاة.

(4) المصدر السابق نفسه، ص٥١١.

(5) في (ب): يخصّها به.

(6) المصدر نفسه، ص٥١٣.

(7) لأنّ معنى تخصيص أحد الطرفين (المقدورين) لا يعني إلا هذا المعنى.

(8) ما بين المركنين هكذا ورد في الأصل. والصواب كما في (ب) هو: (في اجتماع الاستواء والترجيح).

Scanned with CamScanner

(ومن ذلك) أي: من أنّ المخصص لوجود [الحوادث بأوقاتها[1]] هو الإرادة (يُعلم له) تعالى (صفات أربع هي الحياة والعلم والقدرة والإرادة التابعة[2]) والمستلزمة[3] (بعضها لبعض) فاقتضاء الذات [إحداها[4]] اقتضاء للأخرى (فالجميع كواحد) للمناسبة المذكورة.

(ومنه يعلم أيضًا أنّ العالم بتمامه حادث، لأنّ[5]) نسبة ذاته تعالى إلى جميع الممكنات على السواء، فكما أنّه لابدّ من الإرادة في تخصيص البعض بوقت دون وقت، كذلك لابدّ منها [في[6]] تخصيص البعض بالوجود دون بعض، والحال أنّ (القصد) إلى الفعل (يقارن العدم ضرورةً يحكم بها الوجدان) فكل ما فعله أو يفعله مسبوق بالعدم المقارن لقصده، وليس تقدّمه عليه كتقدّم الإيجاد على الوجود، لأن الإيجاد لا يكون إلا لما تقدّمه العدم -كما مرَّ-، والحال أنه لابدّ أن يكون في حال العدم مقصود الفعل بعدُ، وإلا لزم أن لا يعلم في ذلك الحال أنّه [سيوجده][7].

(وأمّا باقي الصفات له) تعالى (من السمع والبصر والكلام) فإنّما يُعلم ثبوتها له تعالى (بالسماع) من المخبر الصادق (والشرع الذي جاء به الأنبياء) الثابت صدقهم بإظهار المعجزة على أيديهم، فإنّهم (المؤيَّدون بالمعجزات) والخوارق الظاهرة [في[8]] أيديهم وفق دعواهم (الدالّة على صدقهم) [وبتصديقهم الله لهم في ذلك[9]] (فهي الموجبة لتصديقهم) أي: لتصديقنا لهم في ذلك ([بطريق جري العادة][10]) فإنّ العادة جارية في مثل ذلك[11] بالتصديق

---

(1) في الأصل: الحادث بأوقاتها. والصواب: [الحوادث بأوقاتها] كما في (ب)، أو الحادث بوقته.

(2) التابعة: صفة للإرادة، لأنها تابعة لما قبلها من الصفات المذكورة، أو صفة للكل بمعنى أنها صفات تابعة لذات الله عزّ وجلّ، أو أنها تابعة للقدرة وحدها، فهذه الصفات الأربع من شرائط الفاعلية بالاختيار. ينظر: حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية للدوّاني، ٢/١٥٠.

(3) في الأصل. وفي (ب): والمستلزم.

(4) في الأصل: إحديهما. والصواب ما في (ب): إحداها.

(5) ورد في (ب): لأن لأن، مكررًا.

(6) في الأصل: (من) واستدركه فكتب تحته (في)، والأصح هنا (في)، كما في (ب) أيضا.

(7) في (ب): سيوجد.

(8) في (ب): على.

(9) بتصديقهم الله لهم في ذلك: هكذا ورد في الأصل خطأ، والصواب هو: (وتصديق الله تعالى لهم في ذلك) كما في (ب).

(10) في (ب): بطريق على العادة.

(11) أي: في مثل الدعوى المؤيّدة بالمعجزات.

Scanned with CamScanner

القطعيّ الذي لا يشوبه توهّم احتمال خلافه[1] (والاحتمالات العقلية) المتصورة، لكن [لا][2] في حال التصديق المذكور (لا تنافي) حصول ([العلوم][3]) والتصديقات (القطعيّة) التي لا (يشوبها)[4] تلك الاحتمالات (العادية) الحاصلة بطريق جري العادة في مثل ذلك، إلا أنّ الكلام ثابت بمجرد دعوى النبوّة الثابتة بالمعجزة، لأن ثبوتها بثبوت له[5]، بخلاف مثل السمع فإنه لابدّ من إخبار النبيّ به بعد ثبوت نبوّته (وإرجاعها) أي: هذه الصفات الثابتة بالشرع (إلى الصفات السابقة) الثابتة بالعقل أيضًا -كما هو ظاهر مذهب الشيخ[6] في السمع والبصر- (خلاف الظاهر) فإن الظاهر من ورودها بالألفاظ المخصوصة بها هو المعنى الحقيقيّ دون المجازيّ (ولا يُصار إليه) أي: إلى خلاف الظاهر بحملها على غير المعنى الحقيقيّ (إلا لضرورة داعية إليه، ولا ضرورة في) ذلك، فإنّ العقل وإن لم يستقل في إثباتها لكنّه لا يأبى عنه أيضًا، وما يقال في وجه الإرجاع: أنها بالمعنى الحقيقيّ مفتقرة في وجودها إلى الآلة[7] المنزّه هو تعالى عنها، فمردودٌ بأنّ (الافتقار إلى الآلة إنما هو فينا لا فيه) تعالى، إذ الافتقار إلى الآلة فينا إنما هو لأنه تعالى خلق قوة السمع والبصر فيها[8]، وذلك لا يدل على الافتقار بالذات[9] حتى لا يصحّ فيه تعالى، كيف والعلم فينا [مفتقر[10]] إلى القوة العاقلة المختصّة بنا، مع ثبوته له تعالى بالاتفاق.

هذا[11]، ثم اعلم أنَّ الواجب على المكلّف هو التصديق باتصافه تعالى بتلك الصفات، وأما أنها موجودات زائدة على الذات[12] فليس بواجب، بل ربّما يقال: إن الكمال هو عدم الزيادة في الوجود، وإن كان يستبعده العرف.

---

(١) كما آمن السحرة بمعجزة موسى -عليه السلام-، وثبت لديهم صدقه في أنه نبيّ ذو معجزات باهرة.

(٢) ساقطة في (ب).

(٣) في (ب): العدم.

(٤) لا يشوبها: في النسختين. والأحسن: (لا تشوبها) هنا، لإسناد الفعل إلى فاعل مؤنث (تلك).

(٥) له: أي للكلام.

(٦) الشيخ: هو ابن سينا. ينظر: الشفاء – قسم الالهيات، لابن سينا، ص٤٨٧-٤٩٠.

(٧) الآلة: يقصد بها اللسان للكلام والعين للبصر والأذن للسمع، والله -سبحانه- منزه عن كلها.

(٨) فيها: أي في تلك الآلة، أي: الآلة الباصرة أو السامعة أو الناطقة.

(٩) في (ب): بالذات إليها.

(١٠) في الأصل: مفتقرة. والصواب ما في (ب): مفتقر، ليتطابق مع المبتدأ (العلم) في التذكير.

(١١) هذا: مفعول به لفعل محذوف، أي: احفظ وافهم هذا.

(١٢) أي: ليست من واجبه معرفة أن صفات الله تعالى زائدة على ذاته أم غير زائدة، لأن الخوض فيها يؤدي به إلى أغوار و متاهات لا يجد مخلصًا منها، لأن من لا يُدرك كُنه ذاته لا يمكننا الإحاطة بحقيقة صفاته.

Scanned with CamScanner

{مبحث: صفات الله تعالى أزائدة على الذات أم هي عينها؟}

(و) لذلك (اختلفوا في أنَّ صفاته تعالى) أي: مبادي المشتقات[1]، فإنها كما تطلق على المحمولات[2] فقد تطلق على المبادي، والاختلاف إنما هو فيها[3] **(زائدة على ذاته أولا)**. ولما كان المتبادر من الزيادة هو الزيادة في الوجود، وإنه يرد عليه الإشكال العسر، وهو أنه لو كانت صفاته تعالى ممكنة لزم حدوثها، ولو كانت واجبة لزم تعدد الواجب[4]، قلنا: **(فمن قال بالزيادة أراد بها)** أي: بالصفات **(الخواص[5])** والإضافات **(اللازمة لتلك الصفات[6])** دون مبادي تلك الإضافات؛ وإلا لزم أحد الأمرين -كما مرَّ- **(وهي)** وتلك الإضافات **(ليست عينه تعالى)** فصحَّ أنَّها زائدة **(ولا غيره)** بحسب الوجود **(لعدم التمايز)** بحسب الخارج؛ فلا يلزم أحد الأمرين، لأنها فرع الزيادة في الوجود **(فلذا قالوا،)** أي: هؤلاء الذاهبون إلى الزيادة: **(بأنّ**

---

(1) مبادئ المشتقات للصفات مثل: (العلم) الذي مبدأ المشتق منه (العالم)، والقدرة مبدأ (القادر)، والإرادة مبدأ (المريد)، والحياة مبدأ (الحيّ)، وهكذا.

(2) كأن يقال: الله عالم، الله قادر، الله حيٌّ، فكذا يوصف بالعلم والقدرة والإرادة والحياة.

(3) فيها: أي: في الصفات التي هي مبادئ المشتقات. ومختصر الاختلاف هو:

أ- ذهبت الأشاعرة وأتباعهم إلى أن له تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته، فهو عالم بعلم قادر بقدرة مريد بإرادة...، وقال الأشعري: إنها -مع زيادتها على الذات- لا عين ولا غير.

ب- وذهبت الفلاسفة إلى نفي الصفات الزائدة على الذات، وقالوا: إنه تعالى عالم بالذات وقادر بالذات وكذا سائر الصفات.

ج- أما المعتزلة فيقولون أيضًا بعدم زيادة الصفات على الذات، لكن اختلف قولهم في ذلك، فقيل: هو حيّ عالم قادر لنفسه، وقيل: بنفسه، وقيل: لكونه على حالة هي أخص صفاته، وقيل: لا لنفسه ولا للعلل. ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ٣/٥١-٥٣؛ وشرح المواقف للجرجاني، ٨/٥٢؛ والوسيلة في شرح الفضيلة، ص٥٣٨-٥٣٩.

(4) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص٥٣٨.

(5) خواص الصفات يراد بها المعاني المصدرية التي نشأت منها. (ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤٠).

يقول عبدالرحيم المعدومي (مولوي):

وقيل من حكم بالزيادة ... خواصُّها خصص بالإرادة

لأجل ذا قالوا: ذه الصفاتُ لا ... عينٌ ولا غيرٌ له، عزّ علا

ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤٠.

(6) الإضافات من الصفات كالعالميّة المعللة بالعلم، والقادريّة المعللة بالقدرة.. وهكذا، ومثل كونه عليًا عظيمًا، خافضًا رافعًا. ينظر: حاشية الگلنبوي على العضدية، ١/٤٠٤؛ وشرح المقاصد، ٣/٥٣.

Scanned with CamScanner

صفاته تعالى لا عين) أي: بحسب المفهوم (ولا غير) أي: بحسب الوجود الذي به التمايز في الخارج[1] (و) ذلك لأنَّ (الغيريّة المستلزمة للإمكان) -المرادف للحدوث[2] عندهم- (المحوج إلى تأثير الفاعل[3]) وإخراجه من العدم إلى الوجود (إنما هي) الغيريّة (المقارنة للتمايز بحسب الخارج[4]). وأمّا الغيريّة اللازمة للإضافات[5] فلا تقتضي إلا وجود المضاف والمضاف إليه، لأنها [أمور منتزعة منهما[6]]، فلوجود مأخذها لم تكن كأنياب الأغوال بل هي كائنة في نفس الأمر، فصحّ الاتصاف بها.

(ولأن الصفة) في الحقيقة (ما به الاتصاف) والاتصاف بالمبادي إنما هو لاستلزامها الإضافات (و) ذلك لأنه (لا اتصاف) بالفعل (إلا بحصول تلك) الإضافات و (الخواص) اللازمة -كما هو ظاهر-، فكان حمل كلامهم على ذلك أولى من وجوه (كيف لا؟! ولا يكون العالم عالمًا بالمعلوم بدون ظهوره له) وحصوله عنده، يدلّ على ذلك أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ العلم من مقولة الإضافة[7] (ولا المريد مريدًا) بمحض {مبدء} الإرادة (من غير قصد[8]) إلى ما يريده (وهكذا) في سائر الصفات.

---

(١) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص٥٣٨-٥٣٩.

(٢) الحدوث: عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه. وهو نوعان: ذاتي مفتقر في وجوده إلى الغير، وزمانيّ مسبوق بالعدم. والأول أعمّ مطلقًا. أما الإمكان فهو عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم. وله أربعة أنواع: ذاتيّ لا يكون طرفه المخالف واجبًا بالذات وإن كان واجبًا بالغير. واستعداديّ: لا يكون طرفه المخالف واجبًا لا بالذات ولا بالغير. والأول أعمّ مطلقًا. وإمكان خاص بعبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين، مثل: كل إنسان كاتب. والإمكان العام، وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين، مثل: كل نار حارة، وعدمها ليس بضروري. التعريفات للجرجاني، ص٩٣.

(٣) استواء طرفي الممكن محوج إلى الفاعل في ترجيح أحدهما. ينظر: شرح رمضان أفندي على شرح العقائد النسفية ضمن المجموعة السنية، ص٢٧٤؛ وينظر: حاشية الكلنبوي على العضدية، ١١٤/١-١١٥ وما بعدهما.

(٤) فسّر الأشاعرة الغيرية بكون الموجودين بحيث يقدر ويتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر، أي: يمكن الانفكاك بينهما. ينظر: شرح العقائد النسفية، ص٨٢ بتعليقات عبدالسلام بن عبدالهادي.

(٥) كالأبوة والبنوة.

(٦) هكذا في الأصل. وفي (ب): أمر منتزعة منها.

(٧) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ٨٢/٣-٨٥.

(٨) المصدر نفسه، ٩٤/٣-٩٥.

Scanned with CamScanner

(وأما نفس المبادي) من دون تلك الإضافات فهي (ليستْ كذلك) في حصول الاتصاف، وإذا كان الاتصاف بحصول الإضافات دون مجرد المبادي فلا ضرورة في زيادة المبادي وقيامها بذاته تعالى حتى يلزم المحذور[1] (فهي) أي: المبادي لتلك الصفات[2] (عين الذات) الواجبة (وإلا لزم احتياجه تعالى في) ثبوت (تلك الخواص) والإضافات التي[3] بها الاتصاف (إلى غير الذات) فإنها[4] على هذا التقدير تكون مغايرة لذاته تعالى (ولا يخفى شناعته، وإن فرض[5] استناد ذلك الغير) الذي هو {مبدء} تلك الإضافات (إليه تعالى[6]). وفي لفظ "فرض" إشارة إلى أنه لا يصح ذلك [بطريق[7]] التأثير والإيجاد، وإلا لم تكن قديمة[8]، ولا بطريق الاستلزام، إذ نسبة الذات البحت إلى جميع ما عداه على السواء، فلا وجه لاستلزامه لتلك دون غيرها[9]، بخلاف تلك الخواص والإضافات، فإنها من خواصّ تلك المبادي، سواء كانت غير الذات أو عينها.

هذا، (ومن قال بالعينيّة[10] أراد بها) أي: بالصفات (المبادي) لا بمعنى أنه تعالى صفة العلم والقدرة [والإرادة[11]]، فإنّ الصفة ما قام بالغير، والذات ليست كذلك، بل (بمعنى أنَّ ما يصدر عن الذات مع تلك الصفات يصدر عنه تعالى بدونها) ومآله إلى نفي الصفات وإثبات آثارها[12] (وإلا فكيف يكون الأمر المحتاج) [في وجوده (إلى غيره، وقيامه به) أي:

---

(١) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٥٤٠-٥٤٢.

(٢) فلو قال: "الصفات التي هي المبادئ.." كان أصح.

(٣) التي: ساقط في (ب).

(٤) فإنها: أي: تلك الصفات.

(٥) شرط في معنى الغاية.

(٦) لأنه يؤدي إلى احتياج الله تعالى إلى الغير في حصول آثار صفاته.

(٧) في (ب): لا بطريق.

(٨) لأن الناتج عن التأثير والإيجاد حادث بداهةً.

(٩) لأنه بالإضافة إلى شناعته بل واستحالته يكون ترجيحًا بلا مرجح.

(١٠) القائلون بالعينية هم الفلاسفة والمعتزلة. ينظر: شرح العقائد النسفية، د.عبدالملك السعدي، ص٨٨.

(١١) ساقط في الأصل.

(١٢) فمؤدّى رأي المعتزلة في صفات المعاني لله تعالى أنهم قائلون بنفي تلك الصفات من حيث قيامها بالله تعالى، فهم يرون أن الله قادر بدون قدرة وعالم بدون علم ومريد بدون إرادة...وهكذا. وذلك باعتبار تعلق ذاته سبحانه بالممكنات، مثلًا إذا تعلق ذاته تعالى بمقدور سمّي قادرًا أو بمعلوم سمّي عالمًا، وهكذا. المصدر السابق، ص٨٥.

بذلك الغير (عين ما) يكون قائمًا بذاته و (لا يحتاج[1]) إليه) أي: إلى [الغير[2]] (أصلًا) لا في وجوده ولا [في[3]] قيامه (ولذا) أي: لامتناع ذلك (نفاها المعتزلة) [عنه[4]] تعالى [رءسًا[5]] من غير قول بثبوتها له تعالى وكونها عين الذات، (لكن أثبتوا له تعالى) أحوالًا لا موجودة ولا معدومة[6] هي من الإضافات و (خواصها) أي: خواصّ الصفات المذكورة، لئلّا يلزم الجهل والعجز ونحوهما. ومما قررناه يظهر أنه لا نزاع في المعنى، والله أعلم.

(فإن قيل: العلم) وإن كان إضافة -على ما هو تحقيق المذهب[7]- لكن لابدّ في حصوله (من الصور العلميّة) ضرورة أنّ الإضافة إلى النفي الصرف[8] محال، فهي (من) جملة (خواص صفة العلم) وليست من الإضافات التي لا وجود لها إلا بالتبع (فهي[9] إمّا أن تكون قائمةً به تعالى {لزم[10]} المحذور اللازم[11] على تقدير زيادة المبادي) على الذات الواجبة في الوجود -على ما هو مشهور- (وقيامها) أي: المبادي (به تعالى) بلا فرق (ضرورة تمايزها بحسب هذا الوجود) العلمي عن الذات (أو) تكون قائمةً (بأنفسها [لزم] القول بالمثل الإفلاطونية[12] التي أبطلوها) على ما بيّن في موضعه (أو) تكون قائمةً (بأمر آخر) سوى

---

(1) هذا المقطع ما بين المركنين ساقط في (ب).

(2) في الأصل. وفي (ب): غير.

(3) ساقط في (ب).

(4) في (ب). وفي الأصل: فيه. وما في (ب) أصح هنا.

(5) رءسًا: في الأصل. والصواب كما في (ب) أيضًا: [رأسًا]، لأن الهمزة الساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها، وفي هذه الكلمة نجد الفتحة على الراء فتكتب الهمزة كما رسمناها. ينظر: شرح الشافية لخضر اليزدي، ١٠٩٢/٢.

(6) الأحوال عندهم تعني أنّ ذاته تعالى يسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالمًا، وباعتبار التعلق بالمقدورات قادرًا، فالتعلق نسبة بين الذات وما تتعلق به، وهذه الحال لا موجودة ولا معدومة ويعبرون عنه بالعالمية والقادرية..إلخ، ولا يلزم تكثرًا في الذات. النبراس، ص ٢٦٠.

(7) ينظر: شرح المواقف للجرجاني، ٨٥/٨؛ وشرح المقاصد للتفتازاني، ٨١/٣-٨٦.

(8) النفي الصرف: يقصد به العدم.

(9) فهي: أي تلك الصور.

(10) لزم: في النسختين. والأصح: فيلزم. ويكرر (لزم) فيما يأتي مرتين، والصواب: فيلزم.

(11) المحذور هنا القدم الزماني لها.

(12) المثل الإفلاطونية: عبارة عن أنه يوجد في كل نوع فرد مجرد عن جميع العوارض وهو أزليّ أبديّ لا يتطرق إليه فساد، وقابل للمتقابلات كالضحك والبكاء والعلم والجهل، فإن الإنسان يتصف بالكل. وردّتْ عليه

Scanned with CamScanner

الذات (هو) أي: هذا الأمر (بمنزلة الآلة) التي لنا في إدراك المحسوسات ({لزم} احتياجه[1] في علمه إلى غيره) على أنه يلزم أن لا يكون وجود هذا الأمر مسبوقًا بالعلم؛ (قلنا:) تلك المحذورات من توابع الوجود الخارجي (فإن قيام الشيء بالشيء) سواء كان غيره أو نفسه[2] (فرع الوجود الخارجيّ) للطرفين[3] (وتلك الصور لا وجود لها في الخارج[4]) وإنما هو في العلم، ضرورة أنه لا تمايز لها إلا في العلم، والوجود في الخارج لا يكون بدون التمايز فيه (فإن قيل: إذا لم تكن) تلك الصور (قائمة به تعالى فلا اتصاف له تعالى بالعلم) لأن الاتصاف بالعلم الذي هو الإضافة فرع وجود المضاف إليه -أعني تلك الصور-، وإذا لم تكن قائمة به تعالى لم تكن موجودة، لأنها أعراض ولا وجود للعرض بدون [القائم][5] بالمعروض، وإذ لا فلا[6]، وفي ذلك نفي لعلمه تعالى بالأشياء -تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا-.

(قلنا المنفي عنها) أي: عن تلك الصور (هو) الوجود الخارجيّ، ولا يلزم من ذلك إلا نفي (القيام الخارج) التابع للوجود الخارج (دون المطلق الأعم) منه ومن العلمي (الذي يكفيه ثبوت الوصف[7] في الجملة) ولو في العلم. وتلك الصور لكونها موجودات علميّة [كاينة[8]] له تعالى، بحسب هذا الوجود العلميّ يصح اتصافه تعالى بالعلم التابع لها في هذا الوجود[9]. (على أنَّ المتّصف هو [الله[10]] تعالى به إنما هو ذلك المعنى) الإضافيّ (المعبر عنه) في الفارسيّة (بدانستن، وهو[11] -وإن استلزم وجود تلك الصور) لئلا يلزم الإضافة إلى النفي الصرف- (لكن الاتصاف به) أي: بذلك المعنى (كافٍ في كونه تعالى عالمًا) بالأشياء (من غير

نظريته هذه. ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، للشيخ عبدالكريم المدرس، ص٤٩٣؛ وينظر: شرح بداية الحكمة لمحمد مهدي المؤمن، ٣٢١/٢.

(١) بعدها في (ب): تعالى.

(٢) أي: سواء كان قيام الشيء بغيره أو بنفسه.

(٣) أي: الطرف القائم والطرف المقوم به.

(٤) لأنها صور ذهنية في كل الأحوال.

(٥) في (ب): القيام.

(٦) وإذ لا، فلا: أي وإذ لا معروض لها فلا وجود لها كأعراض.

(٧) المراد بالوصف هنا: مطلق القيام في الخارج أو في العلم.

(٨) في (ب): كائنة.

(٩) أي: الوجود العلميّ.

(١٠) ساقط في (ب).

(١١) وهو: أي المعنى الإضافيّ.

افتقار) في ذلك (إلى الاتصاف بها) أيضًا، لأن الإضافة التي {هو[1]} علمه تعالى بالأشياء إنما [يتوقف[2]] على وجود المضاف إليه في نفسه، لا على قيامه به أيضًا.

وما ذكرتم من أنّ تلك الصور أعراض، فلابدّ أن تكون قائمة به تعالى؛ ممنوع[3]. فإنهم قالوا: حصول الصور العلميّة في الذهن ليس كحصول العرض في محلّه، فكيف تكون أعراضًا قائمة به[4]؟ بل نقول: هي في هذا الوجود جواهر غير قائمة بشيء، لأنّ الجوهريّة والعرضيّة [تابعة][5] لنحو الوجود إن خارجًا فخارجًا وإن ذهنًا فذهنًا. وما ذكروه في إبطال المثل الإفلاطونية إنما يفيد بطلان وجودها الخارجيّ، دون الوجود العلمي[6]، فلا بُعد في أنه أراد بتلك المثل هذه الصور، إذ لا محذور فيها، لأنها في هذا النحو من الوجود غير محتاجة إلا إلى الفاعل الموجد لها، أعني: المدرِك، لأن وجودها نفس معقوليّتها الحاصلة بإدراك المدرِك لها من غير توقف لها في معقوليتها إلى ما تقوم هي به، كما لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد[7].

هذا، (فإن قيل:) هذه (الصور العلميّة) لكونها [صور الأشياء][8] الحاكية هيَ لها لابدّ أن تكون (مأخوذة إمّا من) ذوات تلك الأشياء المحكيّة بها (المعلومات) للعالم بها، بواسطة تلك الصور (أو من مثالها) المناسب لها بوجه من الوجوه (كما في) إدراك (المعدومات[9]) فإنه [ما[10]] لم يَحسّ بالجزئيّات لم يتأتَّ معرفة الكليّات (فيلزم) من ذلك[11] (إمّا قِدَم العالَم)

---

(1) هو: في النسختين. والصواب: هي، لعودها إلى (الإضافة)، إذ قالوا في تعريف العلم: إنه صفة ذات إضافة، أو هي إضافة...

(2) في (ب): تتوقف.

(3) ينظر: بداية الحكمة لمحمد حسين الطباطبائي بشرح وتحقيق محمد مهدي المؤمن، ٢/٣٢٣-٣٢٧.

(4) المصدر نفسه، ٢/٣٢٥.

(5) تابعة: في النسختين. والصواب: تابعتان.

(6) مما قالوه في بطلانها: أن الفرد القابل هو بعينه الماهية المجردة عن العوارض، والحكم بوجودها باطل قطعًا، لأن كل موجود في الخارج متعين ومتصف ببعض المتقابلات، فكيف يكون علم الباري عبارة عنها؟ ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٤٩٤.

(7) اقتباس من الآية ٣٧ من سورة (ق): ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾.

(8) في (ب): صورًا للأشياء.

(9) ورد في (ب) هنا: "على ما هو طريق المعرفة لكل أحد"، وساقط في الأصل.

(10) في (ب): لما.

(11) أي: في الحالين.

Scanned with CamScanner

بجميع أجزائه أو [بعضه][1] (أو عدم علمه تعالى في الأزل بالأشياء اللايزاليّة) الحادثة في المستقبل (وكلاهما باطل) لما ثبت من حدوث العالم بجميع أجزائه، وأنّ الحدوث مسبوق بالعلم، لتوقف الاختيار عليه[2]؛ (قلنا:) -بعد تسليم صحة قياس الغايب على الشاهد- (يكفي في) حصول (علمه تعالى بها) أي: بتلك الأشياء سبق (علمه الحضوريّ[3] بذاته وصفاته[4]، لأن الممكنات) كلّها (ظلال ذاته وصفاته، فهما) أي: ذاته[5] وصفاته (مثالها) ومنشأ تصورها. كيف لا؟ وقد ورد في الحديث "خلق الله تعالى آدم على صورته[6]".

هذا، (فإن قيل: الأشياء اللايزاليّة) الحادثة فيما لا يزال (غير متناهية) في الوجود إلى حدٍّ، كما في نعيم الجنان، فلا يخلو إمّا أن يكون هو تعالى قبل وجودها عالمًا بها تفصيلًا أو لا؟ فلو لم يكن عالمًا بها كذلك لم يمكن إيجاده لها، لأن إيجاد الشيء مسبوق بالعلم التفصيليّ به. (وإن كان عالمًا بها) كذلك (قبل وجودها) بأن يكون جميع الصور الغير المتناهية حاصلة له تعالى بالفعل أزلًا وأبدًا، لا بأن يكون صورة كل شيء حاصلة له تعالى حين إرادة إيجاده، فإنّه -[وإن يكف][7] ذلك في الإيجاد- لكنّه يستلزم جهله به قبل ذلك بما جاز علمه به -تعالى عن ذلك-، فحينئذٍ (لزم لاتناهي الصور العلميّة) المجتمعة في الوجود، لأن العلم -وإن كان إضافةً- لم يكن مستغنيًا عن الصورة (وبرهان التطبيق[8] يبطله) لعدم

---

(1) في (ب): ببعضه.

(2) إذ الاختيار وليد الإرادة، ولا تأتي إرادة شيء ما واختياره إلا بعد العلم به، لأن الإرادة ترجيح أحد طرفي المقدور على الآخر، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون العلم بذلك المقدور واختيار الطرف الراجح بينهما.

(3) العلم الحضوريّ ويسمّى الانطباعي: هو حصول العلم بالشيء عن طريق حضور وجوده الخارجي دون صورته الذهنيّة، كعلمنا بأنفسنا. ينظر: شرح بداية الحكمة لمحمد مهدي المؤمن، ٢/٢٢٦؛ والتعريفات للجرجاني، ص٢٣٣.

(4) في (ب) بزيادة: "الذاتية وذلك" خارج القوس، أي في الشرح.

(5) في (ب): "ذاته تعالى".

(6) ينظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري للعسقلاني، ١١/٥، رقم الحديث: ٦٢٢٧ الحديث الأول من المجلد؛ وينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ١٧/١٧٥، رقم الحديث: ٧٠٩٢.

(7) في (ب): وإن كفى.

(8) برهان التطبيق: هو أن نفرض من المعلول الأخير إلى غير النهاية جملة، ومما قبله بواحدٍ مثلًا إلى غير النهاية جملة أخرى، ثمّ نطبق الجملتين، بأن نجعل الأوّل من الجملة الأولى بإزاء الأوّل من الجملة الثانية، والثاني بالثاني، وهلمّ جرًا، فإن كان بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية كان الناقص كالزائد، وهو محال؛ وإن لم يكن، فقد وُجد في الأولى ما لا يوجد بإزائه شيء في الثانية، فتنقطع الثانية وتتناهى، ويلزم منه

تخصيصه بالأمور الخارجيّة، ولا بالمرتبة عند أهل الحق[1]، (والعلم) الإجماليّ لا يكفي في الإيجاد [بدهة[2]]، فأشكل الأمر غاية الإشكال.

(قلت: إنما يلزم ذلك لو كانت الأشياء الغير المتناهية) في الوجود إلى حدّ (متخالفة) في الصور الخارجيّة (تخالفًا مستلزمًا لتخالف الصور العلميّة) أي: يكون لكل [واحد[3]] منها[4] في الخارج صورة غير ما للآخر {فيكون}[5] صورها العلمية كذلك (أمّا لو كان بعض منها متماثلة) في الصور الخارجيّة (بحيث يكون الصورة العلميّة) الواحدة منطبقة على الأمور المتكثرة بحسب الخارج، فيكون الصورة (المطابقة لهذا عين المطابقة لذلك) للتماثل الخارجيّ، بأن يكون التعدد والتكثر في الخارج بنحو الوجود المتعدد بالزمان أو المكان (كما في نعيم الجنان) كما قال تعالى: ﴿كلما رُزقوا منها من ثمرة رزقًا قالوا هذا الذي رُزقنا من قبل و {اوتوا[6]} به متشابهًا[7]﴾، فلا يلزم شيء من المحذور. وكيف لا يكون التعدد والتكثر بنحو الوجود، مع أنه لو لم يكن كذلك لزم أن يكون لكل جزئيّ من الجزئيّات الخارجيّة أمر متشخص متعين بذاته، به يتشخص ذلك الجزئيّ، مع أنه ليس في الوجود ما هو كذلك إلا

تناهي الأولى، لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدرٍ متناهٍ، والزائد على المتناهي بقدر متناهٍ يكون متناهيًا بالضرورة. وهذا التطبيق إنما يمكن فيما دخل تحت الوجود، دون ما هو وهميٌّ محضٌ، فإنه ينقطع بانقطاع الوهم. ينظر: شرح العقائد النسفية لسعدالدين التفتازاني، بشرح رمضان أفندي وحاشيتي الخيالي والكستلي، ضمن المجموعة السنيّة، ص٢١٢-٢١٤.

(١) يشير إلى أن برهان التطبيق يمكن إجراؤه فيما بين الموجودات المترتبة المجتمعة في الوجود، وهو لا يمكن في المعدومات. واختلفوا في الموجودات غير المترتبة أو غير المجتمعة؛ فذهب المتكلمون إلى جريانه فيها، وذهب الحكماء إلى منعه فيها، ولهذا جوّزوا لاتناهي الحركات الفلكية والنفوس الناطقة من جانب الماضي. ينظر: حاشية الكشلي على شرح العقائد النسفية، ضمن المجموعة السنية، ص٢١٤.

(٢) بدهة: في النسختين. والصواب: بداهة.

(٣) ساقط في (ب).

(٤) لكل واحد: أي لكل شيء من الأشياء غير المتناهية.

(٥) فيكون: في النسختين. والأحسن: "فتكون"، لإسنادها إلى الصور المؤنث اللفظي لوصفها بالعلمية والعلمية مؤنثة، فيلزم السير على وتيرة واحدة. وكرره الشارح والماتن بـ"يكون" فيما يأتي.

(٦) أوتوا: في الأصل؛ وأوتو: في (ب). والصواب: أُتوا.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٥.

Scanned with CamScanner

الواجب، فيكون معنى [لا تناهي النعيم[1]]: لا تناهيه بحسب تكرر الوجود، بحيث كلما [ففي[2]] شيء أُعيد لا إلى نهاية.

{مبحث صفة الكلام لله تعالى}

هذا[3]، (فإن قيل:) من جملة الصفات الثابتة له تعالى صفة "الكلام" كما مرّ، و (كونه تعالى متكلمًا يستلزم قيام الحوادث) التي هي الكلمات المتعاقبة في الوجود (به) تعالى (بناءً على أنَّ) المتكلم منْ قام به (الكلام) لأنه {مبدء} الاشتقاق[4]، وهو (حقيقة في) النظم (المؤلّف من الحروف الحادثة[5]) بدليل [تقضيها وترتبها[6]]، لأنه المقروّ [والمتحدّى به[7]] والمسموع والمتعبَّد بتلاوته[8]، كما ورد به الشرع[9] بل صار من ضروریاته، (على ما هو

---

(1) في الأصل. وفي (ب): لا تناهي نعيم الجنان.

(2) في الأصل: في. والصواب: ففي، كما في (ب).

(3) هذا، أي: خذ هذا.

(4) ينظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني مع شرحه (النبراس)، ص٢٥٨. وكلام الله تعالى صفة أزلية ليس من جنس الحروف والأصوات، ومنافية للسكوت والآفة، والله تعالى متكلم بها آمر ناهٍ مخبر. ينظر: المصدر نفسه، ص٢٩١-٢٩٣؛ وينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ١٠٦/٣.

(5) ينظر: تهذيب الكلام للتفتازاني بشرح الشيخ عبدالقادر المهاجر (مؤلف هذه الرسالة)، ١٤٧/٢-١٤٨؛ وشرح المواقف، ١٠٤/٨-١٠٥.

(6) هكذا في الأصل. وفي (ب): تقتضيها وتعاقبها.

(7) في الأصل. وفي (ب): المتحد به.

(8) هذا ينطبق على الكلام الحادث، لا على كلام الله القديم.

(9) قال تعالى: ﴿إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرًا وعلانيةً يرجون تجارة لن تبور﴾ سورة فاطر، الآية: ٢٩. وقد جاء في الحديث: "خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه"، ينظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري، ٩٣/٩، رقم الحديث: ٥٠٢٧ رواه عثمان؛ وجاء في الحديث أيضًا: "اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه. اقرؤوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتانِ، أو كأنهما غيابتانِ، أو كأنهما فِرقان من طيرٍ صوافّ، تُحاجّان عن أصحابهما. اقرؤوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة"، ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ٣٣٠/٦-٣٣١، رقم الحديث: ١٨٧١. "ويسن الإكثار من تلاوته في رمضان"، إعانة الطالبين، ٢٥١/٢.

Scanned with CamScanner

المسطورفي كتب القوم[1]) ولا يجوز قيام الحوادث به تعالى[2]، (و) لا يصح الحمل على المعنى النفسيّ الذي ورد إطلاق الكلام عليه أيضا[3]، كما قال الشاعر[4]: إن الكلام لفي الفؤاد... إلخ، لأنه (إن حمل على) هذا المعنى (النفسيّ[5] لزم أن لا يكون المسموع) والمقروّ والمتحدّى به (كلام الله حقيقةً. و إنه[6] شناعة منتهية إلى نسبة الكفرإلى قائله) ولزم أيضًا أن لا يكون لقوله تعالى: ﴿وكلّم الله موسى تكليمًا[7]﴾ معنىً، إذ لا معنى له بدون إسماعه، ولا إسماع بالمعنى النفسيّ، لأنه ليس من جنس الأصوات والحروف.

ولذا ذهبت الحنابلة[8] إلى أن المراد به[9] هو اللفظيّ، وأنه قديم. ولكن هذا أيضًا ظاهر البطلان، لكونه مرتب الأجزاء ممتنع البقاء، فلظهور بطلانه ذهبت الكرامية[10] إلى حدوثه

---

(1) أي: كتب علماء الكلام.

(2) هذا عند جمهور علماء الكلام خلافًا للكرامية القائلين بأن كلام الله تعالى لفظي حادث مركب من الحروف والأصوات المتعاقبة ومع ذلك قائم بالله تعالى. فلا يتحاشون عن قيام الحوادث به. ينظر: الوسيلة، ص٥٢٨.

(3) هذا ما رآه الكرامية والحنابلة. ينظر: شرح المواقف، ١٠٤/٨.

(4) هو الأخطل غياث بن غوث بن الصلت التغلبي، أحد الشعراء الثلاثة الذين اشتهروا بأنهم أشعر أهل عصرهم، والآخران (جرير والفرزدق). ولد الأخطل في الحيرة واتصل بالأمويين ومدحهم. توفي سنة ٩٠هـ معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، ص١٣-١٤.

(5) كما يقول به الأشعرية. والأشعرية: أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري صاحب (مقالات الإسلاميين)، المتوفى سنة ٣٢٤هـ وهو القائل بأن صفات الله الذاتية لا هو ولا غيره، وهي صفات أزلية قائمة بذاته تعالى، وأن رؤيته تعالى جائزة ويراه المؤمنون في الآخرة، والإيمان هو التصديق بالجنان أما القول باللسان والعمل بالأركان فمن فروعه، وصاحب الكبيرة غير التائب أمره إلى الله، إلى غير ذلك. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١٠٦/١ وما بعدها.

(6) أي: القول بأن المسموع والمقروء والمتحدّى به ليس كلام الله، يكفر به قائله.

(7) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

(8) الحنابلة: أتباع الإمام أحمد بن حنبل صاحب المذهب الحنبلي في الفقه، ولد سنة ١٦٤هـ وتوفي سنة ٢٤١هـ عاش محنته الكبيرة جراء عدم اعترافه بخلق القرآن في عهد المأمون والمعتصم والواثق. له (المسند) في الحديث وكتاب (الرد على الجهمية) وكتاب (الفرائض) وغيرها. ينظر: كشف الظنون، ٤٨/٥.

(9) أي: المراد بكلام الله.

(10) الكرامية: أصحاب محمد بن كرام، كان يثبت الصفات وينتهي بها إلى التشبيه والتجسيم، ويقول بقيام الحوادث بالله تعالى، فخرج بمقالاته عن دائرة أهل السنة والجماعة؛ وقالوا: الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ودون الأعمال. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١٢٤/١-١٣٠.

Scanned with CamScanner

وقيامه بذاته تعالى، لأن بعض الشرّ أهون من بعض[1]، والمعتزلة[2] إلى أنه مخلوق له تعالى بدون واسطة في جسم تحرّزًا عن ذلك كلّه، ولم يشترطوا في حمل المشتق[3] عليه قيام مأخذ الاشتقاق به، ولكنّ عدم الاشتراط خلاف العرف واللغة؛ قلنا: مأخذ الاشتقاق في المتكلم هو التكلم دون الكلام[4]، فالمتكلم من قام به التكلّم.

(والأدلّة السمعيّة) التي من جملتها قوله تعالى: ﴿وكلّم الله موسى تكليمًا[5]﴾ (إنما تدلّ على قيام التكليم) المراد به التكلّم معه[6][7] (به تعالى) [لأنه][8] {المبدء} للاشتقاق: (لا على قيام الكلام المركب من الحروف المتعاقبة) الحادثة فإنه ليس {مبدء} الاشتقاق، لأنّ {مبدء} الاشتقاق في كل مشتق هو المصدر إلا إذا كان المشتق من قبيل "لابن" و "تامر[9]"، ومعلوم أنّ المتكلم ليس من هذا القبيل، ولو كان من هذا القبيل لم يلزم قيام المأخذ به أيضًا، كما في "لابن" و "تامر".

---

(1) أي: أن كلا القولين باطل وشر، لكن القول بحدوثه وقيامه بذاته تعالى أهون من أن يقال: إن كلامه لفظي قديم قائم بذاته -سبحانه وتعالى عمّا يقولون علوًّا كبيرًا-.

(2) المعتزلة: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالعدلية، شيخهم ورئيسهم الأول واصل بن عطاء. نشأت المعتزلة في عهد عبدالملك بن مروان الذي انتقلت إليه الخلافة سنة ٦٥هـ يقولون بقدم ذات الله تعالى ونفوا صفاته القديمة، فيقولون: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حيّ بذاته... إلخ، وأن كلامه تعالى محدث مخلوق، وينفون رؤية الله تعالى ويرون أن الله لا يفعل إلا الخير والصلاح، ويقولون بالمنزلة بين المنزلتين وغير ذلك، وهم عدة فرق. ينظر: الملل والنحل، ٥٦/١ وما بعدها.

(3) المراد بالمشتق هنا كونه تعالى متكلمًا.

(4) مأخذ الاشتقاق في المتكلم هو التكلم، لأنه مصدره. وقيل: هو الكلام، لكن الاتصاف بالكلام من لوازم التكلم. النبراس، ص٣٠٢.

(5) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

(6) لأن أحد معاني وزن "فعّل" -بتشديد العين- هو موافقته لوزن "تفعّل"، مثل: فكّر بمعنى: تفكّر. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، ص٢١٤ الهامش، تحقيق: د.حسن أحمد العثمان.

(7) بعدها في (ب): "على نبيّنا وعليه الصلوة والسلام".

(8) في الأصل. وفي (ب): لأن.

(9) لابن وتامر: بمعنى ذي لبن وذي تمر، يفيدان النسب. ينظر: لسان العرب، ٢٣٦/٢-٢٣٧. فوزن "فاعل" قد يستعمل في النسب، كما في اللفظين المذكورين. قال الشاعر (الحطيئة):

وغررتني وزعمت أنّ ... ك لابنٌ بالصيف تامِر

ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، بتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، ٤٠٢/١.

Scanned with CamScanner

(ولا يلزم من عدم قيامه) أي: المركب المذكور (به تعالى أن لا يكون) هو (كلام الله تعالى) حقيقة، حتى يلزم المفاسد المذكورة (كيف وكلّ من تكلّم بكلام فإنه يُضاف إليه هذا الكلام) الذي [تكلم[1]] به حقيقة، كما عُلم ذلك من استعمالات أهل اللغة، (مع أنّه) أي: المؤلفَ[2] المذكورَ (ليس قائمًا به) قطعًا (ضرورة أن اللفظ) أي: الكلام اللفظي المؤلّف من الحروف (من مقولة الصوت القايم بالهواء) كما علم ذلك في محله[3] (ومعلوم أنّ الهواء) أمر قايم بنفسه و (ليس أمرًا) عرضيًا (قائمًا بغيره) حتّى يلزم من قيام اللفظ به قيام اللفظ بذلك الغير، (لأنه من الجواهر القائمة بأنفسها[4] [حتى[5]] يكون) الكلام اللفظي الذي هو من مقولة (الصوت القائم به) أي: بالهواء (قائمًا بالمتكلم) لا بالذات ولا بالتبع.

(وإنما يُضاف إليه هذا الكلام) الذي تكلّم به (حقيقة) ولا يُضاف إلى غيره كذلك (لحصول) {مبدء} الاشتقاق فيه، أعني (التكلّم) أي: تأليف الكلمات (القائم به) دون غيره، لأنه الذي ألّفه كذلك، وأمّا غيره فيحكيه على ما عليه (فإنّ التكلّم غير الكلام) القائم بالهواء. فلا يلزم من عدم قيامه بالمتكلم عدم قيام التكلم به[6] (لأنّه[7] عبارة عن تأليف الكلام) و تأليف الكلام وصف للمتكلم قائم [به[8]] وإنما الكلام أثر هذا التأليف[9]، [فاللازم[10]] في صحة [إضافته][11] إنما هو اتصافه بالتأليف الذي هو أثره دون قيام الأثر به أيضًا[12]، فكما لا يشترط في حقنا ذلك (فكذا في حقّه تعالى) فإن اختلاف الفاعل لا يؤثر في اختلاف الحقيقة، إذ الضرب يضاف حقيقةً إلى الضارب، سواء كان الضارب هذا أو ذاك (إلا أنّ

---

(1) في (ب): يتكلم.

(2) بعدها في (ب): "من الحروف".

(3) المسموع هو الصوت، وهو عرض قائم بالهواء، والعرض مخلوق حادث، لأنه تابع لغيره في التحيّز أو مختص به، والصوت من الأعراض التي هي من مقولة الكيف. ينظر: النبراس، ص١٨١-١٨٣.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص١٥٥.

(5) في (ب): فلا.

(6) لكنه كما أشرنا إليه من لازمه، أي: لازم التكلم.

(7) لأنه: الضمير عائد إلى التكلم.

(8) ساقط في الأصل، وبدونه يبقى الكلام ناقصًا.

(9) أي: ذلك المؤلف.

(10) في (ب). وفي الأصل: فاللازم، والصواب ما في (ب).

(11) بأن يقال: كلام فلان، فهو وصف للمتكلم بالتأليف، أي: بأنه مؤلف. وفي (ب): إضافته إليه.

(12) أي: إن ذات التأليف (المؤلف) ليس قائمًا به.

Scanned with CamScanner

التكلّم فينا محتاج إلى الآلة، بخلافه في حقه تعالى) والاحتياج إلى الآلة غير داخل في الحقيقة.

ثم إنه لا يبعد أن يكون {مبدء} هذا التأليف أمرًا [آخر[1]] وراء القدرة والإرادة، لتحققهما في الحيوان العجم بدونه[2]، فيكون صفة أخرى {ورائهما[3]}. وقال المحقق الدوّاني[4]: "الكلمات المؤلّفة في علمه تعالى بلا واسطة كلامه النفسيّ القايم به[5]، وهو غير العلم، لأن كلام غيره حاصل في علمه تعالى، وليس كلامَه تعالى لاعتبار التأليف في الكلام دون العلم، وإنه موجود في اللفظ الخارجيّ، فيصدق عليه أنه مسموع ومقروّ ومتحدّى به". ثم قال:

"وهذا تحقيق ما ذهب[6] الشيخ الأشعري إليه"[7]انتهى. وأنت خبير بأنّ ما ذكره مبنيٌّ على القول بالوجود الذهنيّ، والشيخ لا يقول به[8]؛ على أن الموجود في الخارج فرد آخر وراء الموجود في الذهن ومجرّد الاشتراك في الماهيّة لا يكفي[9] فيما ذكره، لأنّ كلامه تعالى حقيقةٌ على ما ذكره هو الفرد الذهنيّ دون الماهيّة المشتركة، مع أنّ الشيخ لا يقول [باشتراك الماهيّة[10]] أيضًا[11].

---

(1) غير موجود في الأصل.

(2) بدونه: أي بدون وجود مبدأ التأليف فيه.

(3) ورائهما: في النسختين. والصواب: وراءهما.

(4) الدوّاني: هو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدوّاني، كان قاضيًا وباحثًا ومتكلمًا ومتصوّفًا. ولد في "دوان" وسكن "شيراز". له مؤلفات، منها: إثبات الواجب، شرح العقائد العضدية، شرح هياكل النور للسهروردي، وغيرها. توفي سنة ٩٠٨هـ أو ٩١٨هـ وفي بعض المصادر كالنور السافر: توفي سنة ٩٢٨هـ. ينظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد، بدون نوبة الطبع ولا سنة الطبع، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ٨/١٦٠؛ وكذا مقدمة محقق حاشية الگلنبوي على شرح العقائد العضدية، ص٤٧-٤٨.

(5) [الكلمات] مبتدأ و [كلامُه النفسي القائم به] خبره.

(6) في (ب): إليه، مكررًا.

(7) ينظر: شرح العقائد العضدية لجلال الدين الدوّاني بحاشية برهان الگلنبوي، ٢/٣٨٠-٣٨٣.

(8) ينظر: شرح العقائد العضدية بحاشية الگلنبوي، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي، ١/٢٤٩-٢٥٠.

(9) ينظر: شرح المواقف، ٢/١٨٢-١٨٤.

(10) في الأصل. بالاشتراك الماهية: في (ب).

(11) ينظر في تحقيق ما ذهب إليه الشيخ الأشعري في صفة الكلام لله عزّ وجلّ: الوسيلة في شرح الفضيلة، ص٥٢٩-٥٣١.

فالتحقيق ما ذكرناه، بل نقول: كلامه تعالى هو [المؤلَف له بهذا التأليف[1]] المخصوص، سواء في ضمن الألفاظ أو النقوش أو الصور العلميّة. وكذا [كلام كل أحد، ذلك لأنه[2]] (على هذا التحقيق يندفع) جميع (الشبهات المذكورة الواردة في هذه {المسئلة[3]}) كما لا يخفى على ذي قلب سليم (ولم أرَ من حام حول دفعها بما يشفي)، والله الهادي.

(ثم إن كون الألفاظ [منتقضة][4] ليس أمرًا ذاتيًا لها) كما في الحركة (بل إنما هو [لخلقها][5]) أي: خلقه تعالى إيّاها (في الهواء المتحرك الغير القارّ في مكان أكثر من آنٍ[6]) وحركة الهواء أيضًا غير ذاتيّة له وإنما هي بإرادته تعالى ومشيّته[7]، ولو شاء لجعله ساكنًا، (لا لكون) الهواء، ولا لكون (تلك الألفاظ في أنفسها كذلك) [فلا استحالة في بقائها. (كيف ولو كانت) الألفاظ والحروف في أنفسها كذلك[8]]، أي: غير قارّة كالحركة (لما سمعها من) [كان في مكان[9]] (أبعد منها، بعد) أن سمعها (من [هو[10]] في المكان الأقرب) منها، فذلك دليل على بقائها إلى أن يسمعها البعيد.

(والقول بأنَّ المسموع في) المكان (البعيد) [من محله][11] (مثل المسموع في) المكان (القريب) منه، لا نفسه الباقية إلى زمان سماع البعيد، (خلاف الظاهر، لا يصار[12] إليه من غير دليل) دالّ على ذلك. (ولعلّ الحكمة في خلقه) تعالى (الألفاظ والحروف في الهواء

---

(1) هكذا في الأصل. وفي (ب): "المؤلف بالتأليف".

(2) في الأصل. وفي (ب): "كلام أحد، وذلك لأنه".

(3) المسئلة: في النسختين. والصواب: المسألة.

(4) منتقضة: أي: عن طريق تعاقبها. وفي (ب): متضمنة.

(5) في الأصل. وفي (ب): بخلقها.

(6) أكثر من آنٍ: أي في وحدات زمنية متعاقبة دقيقة للغاية، كأعشار الثانية مثلًا.

(7) مشيّته: أصله: مشيئته، قلبت الهمزة ياءً لسكون الياء قبلها ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، وذلك من باب تخفيف الهمزة جوازًا حسب القاعدة. ينظر: تصريف العلامة علي بن حامد الأشنوي بحاشيتي علي القزلجي وابن القرداغي، ص١٧٧.

(8) تكررت هذه العبارة في (ب).

(9) [مكان في مكان]: هكذا ورد في الأصل. وظاهر أن "مكان" الأول زائد، أو هو [كان]، كما في (ب).

(10) في (ب): كان.

(11) في الأصل. وفي (ب): محل الصوت.

(12) لا يصار إليه: في النسختين. والأحسن: فلا يصار إليه.

Scanned with CamScanner

المتحرك) الغير المستقر أكثر من آنٍ، (أن لا تخلط[1] بعضها ببعض، فيتعسَّر الفهم أو يتعذر) ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر[2]﴾، فالحمد لله على ذلك كلّه.

(ثمّ إنّي أرى أنَّ التعرُّضَ لما عنَّ لي) بتوفيقه تعالى (في {مسئلة[3]} خلق الأعمال) والأفعال الاختيارية للحيوان -فإن فيها مذاهبَ[4]، [يرد[5]] على كلِّ شيءٍ[6]-، وما عنَّ لي فيها هو (مما لا يتوجّه عليه شيء مما يرد على) تلك (المذاهب) المشهورة -حسب فهمي والله أعلم-، (المتشعبة) [تلك][7] (عن) اعتقاد (كون مبادئ الصفات النفسانيّة) المنسوبة إلى ذوات الأنفس الحيوانيّة (من الحياة والعلم والقدرة والإرادة وغيرها) مما يتوقّف عليها الأفعال الاختياريّة (موجودة) بخلقه تعالى إياها (في الحيوان[8])، بخلاف ما عندي.

---

(١) لا تخلط: أنّث الفعل لإسناده إلى "بعض" المضاف إلى ضمير المؤنث "ها"، فاكتسب التأنيث.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣) مسئلة: في النسختين. والصواب: مسألة، وسبق تصحيحنا لها.

(٤) نختصر بيان آراء تلك المذاهب فيما يأتي:

أ. الأشاعرة: أفعال العباد الاختياريّة واقعة بقدرة الله وحدها وما للعباد إلا الكسب.

ب. أكثر المعتزلة: إنها واقعة بقدرة العبد وحدها بلا إيجاب.

ج. الحكماء: إنها واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الوجوب.

د. أبو إسحاق الاسفرائني: إنها واقعة بمجموع القدرتين على شرط تعلقهما بالفعل نفسه.

هـ. القاضي الباقلاني: إنها واقعة بمجموع القدرتين على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته (كونه طاعة أو معصية).

و. إمام الحرمين وبعض الحكماء: هي واقعة وجوبًا بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد إذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع.

ينظر: شرح المواقف، ٨/١٦٣-١٦٥؛ وينظر: النبراس شرح شرح العقائد النسفية، ص٣٧٤.

(٥) في الأصل. وفي (ب): يريد.

(٦) أي: يرد على رأي كل مذهب بعض الاعتراضات والردود والمؤاخذات. ولا نرى حاجةً لذكر بعض تلك الاعتراضات والردود، تجنبًا من التطويل غير اللائق بالعمل التحقيقي، فنحيل القارئ الكريم إلى الكتب الكلامية للاطلاع عليها.

(٧) في (ب): "تلك المذاهب".

(٨) لكن في نسبة العلم إلى الأنفس الحيوانية عمومًا توقف، إذ الإنسان وحده هو القابل للعلم. كما أن في نسبة الإرادة إلى غير الإنسان من ذوي الحياة توقفًا أيضًا.

Scanned with CamScanner

(فأقول) -مستعينًا به تعالى-: (لا شكّ) لأحدٍ من العقلاء أنَّ (لكل من تلك الصفات) المتوقفة عليها الأفعال الاختياريّة خاصةً[1] أو (خواصّ بها يمتاز عن غيره) في نظرنا[2] (ولا يحكم) أحدٌ منّا (بثبوتها[3]) فينا أو في غيرنا (إلا بوجدان تلك الخواصّ) التي بها تتميّز، لخفائها في أنفسها من دون ظهور تلك الآثار؛ مثلًا من خواصّ العلم انكشاف الشيء به، والقدرة[4] تمكّن الفاعل بها [وهكذا[5]] من الفعل، وهكذا.

(فما لم نجد) بالوجدان فينا، أو بالعلامات في غيرنا (القصد) إلى فعل الشيء (الذي هو من خواصّ الإرادة[6]، لم نحكم بثبوت صفة) قائمة بنا أو بغيرنا نسمّيها (الإرادة و) كذلك (ما لم نجد التمكّن) من الفعل والتأثير بوجدان الأثر المترتب عليه وفق الإرادة المعلومة لنا - كما ذكر- (لم نحكم بثبوت) صفة هي {مبدء} (التأثير، وهو) ما نسمّيه (صفة القدرة، وهكذا) في سائر الصفات. (وبالجملة لا يمكن) لأحدٍ (أن يحكم بثبوت) واحدٍ من (المبادئ) والصفات التي لها خواصّ ظاهرة بوجه إلا بوجدان خواصها بأي وجه كان.

---

(١) خاصةً: هنا اسم "أن" في كلام الشارح مؤخر.

(٢) في نظرنا: ما فائدة هذا القيد؟ فخواص كل صفة تتميز عن خواص الصفات الأخرى في نظر الجميع.

(٣) بثبوتها: الضمير عائد إلى الصفات.

(٤) القدرة: معطوفة على "العلم"، أي: ومن خواص القدرة..

(٥) [هكذا] الأول: زائد هنا، وهو من سهو الناسخ للنسخة الأصل، وليس في (ب).

(٦) لا يخفى أن الإرادة قد تفسّر بالقصد، كأنهما لفظان مترادفان، فكيف جعل المصنف القصد من خواص الإرادة وهو يعلم أنهما مترادفان؟! فإرادة الشخص بالقيام بفعل معين دون تركه تسمّى قصدًا، والعكس صحيح. فلو فسّرها بالاختيار أو الترجيح لكان أصحّ. (المحقق)

Scanned with CamScanner

{مبحث خلق أفعال العباد}

(و أقول) -بعد ذلك (أيضًا-: إنّ الأدلة القطعية الواردة في الكتاب والسنة الدالّة) دلالة قطعيّة بعد معرفة الأوضاع (على أنّ كلّ ما سواه) تعالى من الموجودات، [جوهرًا][1] كان أو عرضًا، سواء في الماضي أو الحال أو الاستقبال، إنما هو (بخلقه وإيجاده[2]) بقدرته المؤثرة وفق [الإرادة][3] (أكثر من أن تُحصى) حتى صار بمنزلة المثل: "ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن[4]".

إذا تمهّد [ذلك][5] فنقول: منهم[6] من نظر إلى أن الأفعال الاختياريّة للعباد واقعة على وفق قصودهم وإرادتهم، فحكموا بأنّ لهم قدرة مؤثرة على وفق ذلك. وتقوّى ذلك عندهم بأنه لو لم يكن كذلك لما كان للتكليف وجه، ولما صحّ ترتّب الثواب والعقاب على أفعالهم. ومنهم[7] من راعى ذلك فأثبت القدرة، [لكنّه][8] نفى تأثيرها، نظرًا إلى تلك الأدلة الدالّة على أنّ الكلّ بخلقه وإيجاده تعالى. ومنهم[9] من أثبت القدرة -كما مرّ[10]- ولم ينف تأثيرها، لأنه [لا][11] معنى للقدرة [بدون][12] تأثير؛ إلّا أنّه قال بأنّ تأثيرها كنفسها بخلقه تعالى، جمعًا بين الأدلّة.

---

(١) في الأصل. وفي (ب): جواهرًا.

(٢) قال تعالى: ﴿لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه﴾ الأنعام: ١٠٢؛ وقال سبحانه: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ الصافات: ٤٩؛ وقال عزّ وجلّ: ﴿إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر﴾ القمر: ٤٩؛ وقال جلّ وعلا: ﴿هو الله الخالق البارئ المصوّر..﴾ الحشر: ٢٤.

(٣) في الأصل. وفي (ب): إرادته.

(٤) ينظر: سنن أبي داود، ص١٠٥٦، رقم الحديث: ٥٠٧٥، وضعفه. قال الدوّاني: هذه العبارة مأثورة عن النبي (ص)، وفيه دليل على أنه تعالى مريد للكائنات، لأن الجملة الثانية تنعكس بعكس النقيض إلى قولك: كل ما يكون فهو ما شاء الله تعالى، فكل كائن مراد، وما ليس بكائن ليس بمراد. ينظر: شرح العقائد العضدية، ص١٣٥.

(٥) في الأصل. وفي (ب): هذا.

(٦) هم المعتزلة كما ذكرنا.

(٧) هؤلاء هم الجبريّة.

(٨) في الأصل. وفي (ب): لكن.

(٩) هم الأشاعرة.

(١٠) كما مرّ: ساقط في (ب).

(١١) في (ب)، وهو ساقط في الأصل، وبدونه لا يستقيم المعنى.

(١٢) في الأصل. وفي (ب): من دون.

Scanned with CamScanner

ومنهم[1] من جعل التأثير للقدرتين في أصل الفعل. [ومنهم[2] من قال بتأثير قدرته تعالى في أصل الفعل[3]]، وقدرة العبد في كونه طاعةً أو معصيةً.

(و) نحن نقول: (من أثبت القدرة) للعبد (ومع ذلك نفى تأثيرها) -كما هو مذهب الشيخ الأشعريّ- (فقد خالف وجدانه) الذي به أثبت القدرة، لما مرَّ من أنَّ الحكم بثبوت [الأمر الباطنيّ[4]] إنما هو بوجدان خواصّه التي بها تحصل {معرفتها[5]}، فبعد وجدان {ذلك[6]} وحكمه به[7] كان الحكم بعدمه[8] نقضًا لوجدانه وحكمه السابق، بل لا يكون حينئذٍ نسبة شيء من أفعال العباد إليهم حقيقةً؛ وهو خلاف اللغة والعرف.

(ومن أثبتها[9] و) أثبت (تأثيرها) بالفعل أيضًا -كما هو مذهب المعتزلة- (فقد خالف الأدلّة القطعيّة) الدالّة على أن الكلّ بخلقه وإيجاده[10]، مع أنه يكفي في صحة التكليف وترتب الثواب والعقاب وقوع الأفعال على وفق مشيئة العبد وإن لم يكن بتأثيره، كما يلوّح إليه قوله - [عليه الصلوة والسلام[11]]- : "إنّما الأعمال بالنيّات[12]".

(ومن قال بها) أي: بالقدرة للعبد (وبتأثيرها) أيضًا لكن ليس (تأثيرها كنفسها إليه تعالى) للأدلّة الدالّة على أنَّ الكلّ بخلقه وإيجاده[13]، مع رعاية كون القدرة مؤثرةً أيضًا (فقد نفى تأثيرها من حيث لم يدر) [ذلك][14]، (لأنّ تأثير القدرة فعل القدرة) أي: إيجاد الشيء

---

(1) هو أبو إسحاق الاسفرائيني.

(2) هو القاضي أبوبكر الباقلاني.

(3) هذه العبارة ما بين المركنين ساقطة في (ب).

(4) في (ب). "أمر الباطني": في الأصل. والصواب الأول. والمراد بالأمر الباطني هنا الصفات النفسية.

(5) معرفتها: في النسختين. والصواب هنا: معرفته، بإعادة الضمير إلى الأمر الباطني، وهو لفظ مذكر.

(6) ذلك: في النسختين. والصواب: تلك، لأنه إشارة إلى الخواص، ويظهر أن السهو جاء من الناسخين.

(7) به، أي: بثبوت ذلك الأمر الباطني.

(8) بعدمه، أي: بعدم ثبوت ذلك الأمر الباطني بعدما أثبته أولًا.

(9) أثبتها، أي: القدرة.

(10) الأدلة القطعية: هي الآيات القرآنية التي نقلنا بعضها قبيل هذا.

(11) في الأصل. وفي (ب): صلى الله تعالى عليه وسلم.

(12) ينظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري، ١٢/١، رقم الحديث: ١، من رواية عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

(13) منها قوله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ الصافات: ٤٩. وهذا ما ذهب إليه الأشعري.

(14) في الأصل. وفي (ب): وذلك.

Scanned with CamScanner

بالقدرة. (فإذا كان هو) مخلوقًا له تعالى، كان هو (فعل الله تعالى) أي: كان إيجادًا به تعالى لا بالقدرة. [و[1]] هذا خلفٌ[2]، إذ (لم يكن) حينئذٍ (فعل القدرة) أي: لم يكن إيجادًا بالقدرة، والمفروض أنّه إيجاد بها، (وذلك) لأنه لا معنى لكون إيجاد الشيء مخلوقًا له تعالى إلا كونه تعالى [موجِدًا[3]] لذلك الشيء، إذ نفس التأثير والإيجاد لا يكون مخلوقًا، وإلا لزم التسلسل، وإنه (ظاهر) البطلان. نعم لو أُريد بنسبة تأثير قدرة العبد إليه تعالى أنّه تعالى موجِد لأفعال العباد بقدرة أوجدها فيهم لم يكن بعيدًا، لما أنّه بذلك يتمّ الجمع بين الأدلّة، ولا يرد عليه شيء مما يرد على المذاهب {الآخر[4]}، فليتدبر فيه.

ومن قال بتأثير القدرتين في أصل الفعل، قال باحتياجه تعالى في فعله هذا الفعل إلى غيره -تعالى [الله عن ذلك-[5]]، لما أنه لا معنى لتأثير القدرة إلا التأثير بالقدرة[6]، فيكون للعبد أيضًا تأثير، فلا يكون هو تعالى مستقلًا في ذلك، ولا معنى للاحتياج إلا عدم الاستقلال.

---

(1) الواو: من زيادة المحقق.

(2) كتب في النسختين: "هف"، اختصارًا لـ"هذا خلفٌ".

(3) في الأصل. وفي (ب): مواحدًا.

(4) الآخر: في النسختين. والصواب: الأخرى.

هنا يقول الدوّاني فارقًا بين الخلق والكسب: "القدرة لا تستلزم التأثير، بل ما هو أعمّ منه ومن الكسب؛ فالقدرة لا تعني التأثير بالفعل، بل هي صفة من شأنها التأثير على وفق الإرادة سواء أثرت أم لم تؤثر. والكسب عند الأشعريّ: مقارنة فعل العبد للقدرة والإرادة من غير أن يكون للقدرة تأثير، ولا للعبد مدخل سوى كونه محلًا للفعل. ويرى الباقلاني: أن الكسب هو ما يقع به المقدور في محل القدرة، ولا يصح انفراد القادر به في وجود المقدور؛ والخلق بخلافه فيهما. (ينظر: شرح العقائد العضدية للدواني بحاشية الكلنبوي، ١/٣٩٨-٣٩٩). ويرى محمد سعيد رمضان البوطي: أن القدرة التي يتمّ بها الفعل هي لله تعالى، وكذلك كسب العبد واختياره مخلوقان لله، لكن ممارسة تلك الملكة التي هي القصد وتوجيه الإرادة والعزم إلى الفعل، هي للعبد. (ينظر: الإنسان، مسير أم مخير؟ للبوطي، ص٦٤).

(5) من زيادة المحقق، لأن المؤلف اكتفى بلفظ "تعالى" بعد "غيره"، فرأيت أن ما بين القوسين الذي هو من زيادتي هو الأنسب بالسياق.

(6) الاستثناء يفيد أن العبد بما يمتلكه من قدرة مؤثرة يشارك في إحداث الفعل، وكأن قدرة الله وحدها لا تكفي لإحداثه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

Scanned with CamScanner

ومن قال بتأثيرهما على التوزيع، أي: تأثير قدرته تعالى في أصل الفعل، وقدرة العبد في جعله طاعةً أو معصيةً -[أمر اعتباريّ]-[1]؛ يرد عليه أن وصف كون الفعل طاعة أو معصية أمر اعتباريّ لا يصلح أثرًا، [ولو سلم لزم عليه ما لزم على المعتزلة[2]].

(فقد علم بذلك ما على كل من تلك المذاهب المشهورة في تلك [المسئلة])[3] [فلنقل[4]] إلى ما ظهر لي، مما لا يرد عليه شيء من ذلك. {و}[5]أقول -وبالله التوفيق [ومنه الهداية[6]]- : إنّ الخواصّ المذكورة الظاهرة فينا والدالّة على وجود [المبادي][7] (إنّما تدلّ على وجود المبادي) لما أنها معانٍ إضافيّة [لا تستقل][8] في الوجود، بل لابدّ لها مما هو من شأنه تلك الإضافات (مطلقًا) سواء [كانت][9] تلك المبادي أمورًا قائمةً بنا أو لا، (لا على خصوص وجودها) أي: المبادي لها (فينا)، [وإنه][10] -وإن كان الظاهر هو وجودها فينا لظهور آثارها فينا- لكنه غير لازم (فـ) إنه (يجوز أن يكون تلك المبادي) التي من شأنها هذه الخواصّ والآثار (بعينها الصفات التي هي عين ذاته تعالى) كما سبق، (ويكون تلك الخواص) الظاهرة فينا (من ذاته تعالى، بمعنى أنّه) تعالى (أظهر [بعضًا][11] من خواصّها) أي: الصفات التي هي عين ذاته (فينا) بحيث [يظن][12] أنها من أنفسنا (على أنحاء) مختلفة (في القوة والضعف والقلّة والكثرة) حسب إرادته تعالى، بأنْ كانت تلك الأوصاف والخواصُّ ثابتةً لنا، كما كانت ثابتة له تعالى، لما قالوا: إن ثبوت وصف لأمر بواسطة شيء قد يكون بحيث يتصف به

---

(1) ساقط في (ب).

(2) في (ب)، وغير موجود في الأصل.

(3) أي: ظهر أنه لا مذهب منها إلا عليه اعتراضات وردود تلوّح ببطلان ما ذهب إليه.

(4) فلنقل: في الأصل: فلننقل: في (ب). والصواب هو: فلننتقل.

(5) وأقول: في النسختين. والأصح هو: حذف الواو.

(6) في الأصل وفي (ب): ومن الهداية.

(7) المبادي: في النسختين، لا "المبادئ"، إذ خفف في الاسم بحذف الهمزة جوازًا، وهكذا تكرر فيهما. وهو صحيح من الناحية الصرفية.

(8) في الأصل وفي (ب): لا تستعمل.

(9) كانت: ساقط في (ب).

(10) في الأصل وفي (ب): فإنه.

(11) في الأصل وفي (ب): بعضها.

(12) في الأصل وفي (ب): نظن.

الواسطة، وبواسطتها يتصف به ذلك الأمر، لا بمعنى أنَّ هناك اتّصافَين [حقيقيين[1]]، بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وتبعيّتها لذلك الأمر[2]. فإذن يكون إسناد الأفعال إلينا حقيقةً [لصدورها[3]] بتلك الأوصاف والخواصّ [الثابتة لنا[4]] [كما كانت ثابتة له تعالى[5]]. ويكون إسنادها إليه تعالى بالخلق لأنّه المنشأ، وإلينا بالفعل الذي به يكون الإسناد حقيقة، وبه يكون الفرق بين الآكل أي: فاعل الأكل وبين خالقه (كما يشير إلى ذلك ما في الحديث القدسيّ: "بي يسمع وبي يُبصر...إلخ[6]")، فتدبّر، فإنه دقيق.

(فالتأثير) والإيجاد (الذي هو فعل القدرة) وخاصتها، لأنّها صفة تؤثّر على وفق الإرادة - والمعنى أنّه فعل القادر بواسطة [الظاهر القدرة[7]]- ذلك التأثير[8] (فينا) حيث وقع على وفق إرادتنا (هو بعض تأثير قدرته تعالى) التي هي عين ذاته[9] -على ما مرَّ- (أظهره الله تعالى) فينا حيث جعله على وفق إرادتنا، كما كان على وفق إرادته تعالى (على تفاوت) -كما سبق-. (فالأفعال) أي: المفعولات الاختياريّة (الصادرة عنّا) بالاختيار (صادرة عنه تعالى) كذلك

---

(1) في (ب). حقيقين: في الأصل.

(2) لتكون الصورة أوضح: ثبوت قدرة العبد لإيجاد أفعاله بواسطة ثبوت قدرة الله لخلق تلك القدرة في العبد، فقدرة الله هي الواسطة لإيجاد العبد بقدرته المخلوقة لفعله. فإذن هي الواسطة لإيجاد قدرة العبد في إيجاد أفعاله وهي المتصفة بخلق الأفعال تلك، واتصاف قدرة العبد بإيجاد أفعاله ناشئ عن إيقاف قدرة الله فيها. وكمثال واقعي إذا قلنا: كان العراق إلى أواسط الخمسينيات دولة مستقلة ذات سيادة على أراضيها بواسطة الانتداب البريطاني، فبريطانيا هي المتصفة ببسط سيادتها ونفوذها على العراق، واتصاف العراق بالسيادة مستند إلى السيادة البريطانية عليه.

(3) في الأصل. وفي (ب): "لقيامها بنا وصدورها عنا".

(4) في الأصل. وفي (ب): "الظاهرة فينا الناشئة عنه تعالى".

(5) هذه العبارة ساقطة في (ب).

(6) ينظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري، ٤١٤/١١، رقم الحديث: ٦٥٠٢، من رواية أبي هريرة عن النبي (ص) بلفظ: (...كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به..)، وفي ص٤١٨ من الشرح ذكر الرواية الأخرى: (...في يسمع وبي يبصر..).

(7) الظاهر القدرة: هكذا كتب في الأصل؛ وفي (ب): القدرة الظاهر، والصواب: القدرة الظاهرة.

(8) ذلك التأثير: لفظ "ذلك" اسم إشارة مبني وقع نائبًا عن المصدر مفعول مطلق للفعل "تؤثر" في محل نصب. ولفظ "التأثير" بعده نعت له أو عطف بيان منصوب، أو بدل منصوب.

(9) هذا على مذهب المعتزلة والفلاسفة القائلين بأنّ صفات الله الذاتيّة عين ذاته. ينظر: شرح العقائد العضدية، ص٧٥.

Scanned with CamScanner

(بعينها) -كما بيناه-، (إلا أنها قائمة بنا دونه[1] -تعالى) عن ذلك علوًّا كبيرًا-، (وذلك) أي: كلا الإسنادين -الأول على وجه القيام دون الثاني[2]- ثابت، (لأنّ صدورها) إنما (هو بتأثير قدرته تعالى) أي: بتأثيره وإيجاده إياها بالقدرة، لدلالة الأدلّة القطعيّة على ذلك -كما مرَّ-.

والإيجاد لا يقتضي قيام المفعول بالفاعل (الظاهر) ذلك التأثير (فينا) لوقوعه على وفق إرادتنا {المقتضي[3]} ذلك الظهور لإسناد الأفعال إلينا على وجه القيام، فإنَّها بحسب هذا الظهور مفعولات لنا، [والفاعل[4]] في العرف[5]: ما أسند إليه الفعل على وجه القيام[6]. وبالجملة (فهو) أي: ذلك التأثير (تأثير لنا، لظهوره فينا) -كما مرَّ- (وتأثير [له[7]] تعالى) أيضًا (لأنّه) أي: التأثير مطلقًا (خاصّة القدرة التي هي عين ذاته تعالى. يدلّ على ذلك) كلّه (الآيات الواردة في هذا الباب)؛ فإنَّ منها ما يدلّ على أنّ الكلّ منه تعالى[8]، ومنها ما يدلّ على أنّ أفعالنا منّا[9]، [والجميع][10] ما ذكرناه[11]، والله أعلم.

---

(1) قائمة بنا لأن أفعالنا حادثة، ولا تقوم الحوادث بالله تعالى.

(2) إسناد الفعل إلينا من حيث قيامنا به، وتعلقه المباشر بنا، فهو مكسوب لنا، لكن إسناده إلى الله تعالى من حيث خلقه حصرًا.

(3) المقتضي: في النسختين. والأصح: المقتضية، باعتبارها صفة للإرادة، أي: إن إرادتنا للفعل هي التي تقتضي ظهور ذلك التأثير في إسناد الأفعال إلينا على وجه القيام بها.

(4) في الأصل. وفي (ب): أي الفاعل.

(5) في العرف، أي: في العرف العام، وكذا في العرف اللغوي.

(6) لكن قد يسند الفعل إلى الفاعل على وجه اتصافه به، لا على وجه القيام، مثلًا: طالت قامته، أو قصرت، زهق روحه، اسوّد لونه، مرض فلان؛ فلو قال: على وجه القيام أو الاتصاف به كان مقرره صحيحًا من حيث اللغة، والعرف يبطله. ولو قال: "ما أسند إليه الفعل الاختياريّ.."، فهو باطل لغةً. (المحقق).

(7) في (ب). وفي الأصل: [له له]، أي: ورد مكررًا، فأحدهما زائد.

(8) كقوله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ الصافات: ٤٩.

(9) كقوله تعالى: ﴿جزاءً بما كانوا يعملون﴾ الأحقاف: ١٤. وكقوله جلّ وعلا: ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ الكهف: ٢٩.

(10) في الأصل. وفي (ب): والجمع.

(11) إن ما قاله المؤلف وأسنده إلى نفسه هو بعينه ما ذهب إليه الأشاعرة، ويتلخص في أن الله تعالى خالق والعبد كاسب، ولا أجد مسحة رأي مستقل فيه سوى تقليب عبارات الأشاعرة في خلق الأعمال وكسبها. ينظر: شرح شرح العقائد النسفية (النبراس)، ص ٣٨٠.

Scanned with CamScanner

(وأما حصر الخالقيّة فيه تعالى) -مع أنّ [البيان السابق[1]] بحسب الظاهر يقتضي عدم الحصر-، (فلأنَّ الخلق إنما يطلق) في العرف (على الإيجاد التام) الذي يقتضي العلم التفصيليّ بالمخلوق (و إيجادنا الأفعال) المذكورة (من حيث إنّه إيجاد لنا ليس كذلك[2])، وذلك ظاهر. (يدلّ على ذلك) أي: على أنّ إيجادنا ليس بتامّ (أن التأثير الاختياريّ) الذي هو الإيجاد (تابع للعلم) لتوقّف الاختيار عليه، وإذا كان كذلك (فلو لم يكن العلم المتبوع له تامًّا) -كما في علمنا بأفعالنا ولو بعد الالتفات-، (لم يكن كذلك التأثير) والإيجاد (التابع له تامًّا) أيضًا[3]، بخلافه بالنسبة إليه تعالى، فإن علمه تعالى المتبوع [للفاعل][4] في غاية الكمال، فالتابع له كذلك[5]، [أو لأن الإيجاد أولًا وبالذات له تعالى، وإنما هو لنا ثانيًا وبالتبع[6] -كما مرّ-[7]].

---

(1) في (ب). وفي الأصل: بيان السابق. والأصح ما جاء في (ب).

(2) ينظر: شرح المواقف للجرجاني بحاشيتي السيالكوتي والچلبي، ١٦٩/٨.

(3) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ١٦٨/٣.

(4) في الأصل. وفي (ب): للفعل.

(5) بعدها في (ب): "وأيضًا تأثير القدرة تابع للإرادة، ولما كانت إرادتنا متعلقة بذات الفعل وحصوله لنا وإرادته تعالى بوجوده في حد ذاته كان إسناده إليه تعالى بالإيجاد وإلينا بالقيام. فافهم". وهي ساقطة في الأصل.

(6) المصدر نفسه، ١٦٩/٣-١٧١.

(7) ما بين المركنين ساقط في (ب).

Scanned with CamScanner

{مبحث: في رؤيته تعالى}

(ومن هنا) أي: من أنّ[1] الخواص المذكورة التي ظهرت فينا إنما هي لما هو عين ذاته تعالى (يتيسّر لنا) أمر (الاعتقاد [برأيته[2]]) تعالى، أي: بأنه تعالى يكون مرئيًّا للمؤمنين (في الدار الآخرة) مع النبيّين والشهداء والصالحين[3] (كما هو المذهب) الحقّ[4]، (لأن ذلك من) آثار (صفة البصر) التي هي كباقي صفاته تعالى عين ذاته تعالى[5]، والإدراك الإحساسيّ نوع آخر[6] أجلى من الإدراك العلميّ[7].

(فأمّا أن يقال بامتناع [رؤيته][8] تعالى) الأشياء التي من جملتها (ذاته) بلا مقابلة[9]، وأنه باطل[10]، لأنه مع أنّ السمع وارد به والإرجاع إلى غيره خلاف الظاهر لا يصار إليه من غير دليل، ولا دليل يدلّ على امتناعه حتى يحكم بالإرجاع [يكون][11] عدمه نقصًا، لأنه فيه نوع

---

(١) أنّ: ساقط في (ب).

(٢) برأيته: هكذا ورد في الأصل، والصواب: برؤيته، كما في (ب).

(٣) بعدها في (ب): "أنعمها الله علينا ببركاتهم". وساقط في الأصل.

(٤) يجّوز أهل الحق رؤية الله تعالى في الجنّة، خلافًا لسائر الفرق. ويستدل أهل الحق بآيات قرآنية، منها أن موسى -عليه السلام- طلب رؤية الله تعالى وهو كان نبيًّا غير عابث ولا جاهل، فقال: ﴿ربّ أرني أنظر إليك﴾ الأعراف: ١٤٣، وأجابه الله بتعليق رؤيته على استقرار الجبل: ﴿لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقرّ مكانه فسوف تراني فلمّا تجلّى ربّه للجبل جعله دكًّا وخرّ موسى صعقًا..﴾ نفس السورة والآية. وقال -عزّ وجلّ-: ﴿وجوه يومئذٍ ناضرة * إلى ربّها ناظرة﴾ القيامة: ٢٠، ٢١. وأما غيرهم فينفون رؤية الله تعالى مستندين إلى قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾ الأنعام: ١٠٣. وإلى قوله تعالى: ﴿...فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم﴾ النساء: ١٣٢.

(٥) وقد وصف الله سبحانه ذاته بأنه بصير في عدة آيات قرآنية.

(٦) أي: نوع آخر من أنواع الإدراك، والمراد به هنا الرؤية بالعين المجردة.

(٧) يقصد بالإدراك العلمي ما يدركه المرء بعقله عن طريق الصورة الذهنيّة. ثمّ إننا نرى الجواهر والأعراض ضرورةً فلابدّ لصحة رؤيتهما من علة مشتركة هي الوجود، فهو مشترك بين الجوهر والعرض والواجب. ينظر تفصيل ذلك وما عليه من اعتراضات: شرح المقاصد للتفازاني، ٣/١٢٩-١٤٢.

(٨) في الأصل. وفي (ب): رئيته.

(٩) أي: بلا تناظر بين الرائي والمرئي المقتضي للجهة والحيز والمسافة.

(١٠) القول بعدم رؤيته تعالى لذاته هو قول بعض المعتزلة. ينظر: شرح المواقف، ٨/١٣٠.

(١١) يكون: في النسختين. والأصح: فيكون.

Scanned with CamScanner

جهل، (أو يقال بجوازه[1] لنا) أيضًا، إذ على ما ذكر لم يكن شيء من تلك الخواص والآثار وراء ما له تعالى، فإذا جاز له [الرؤية][2] من دون مقابلة ومن دون باقي الشروط، جازت لنا كذلك[3]. (فوجب) بعد ورود السمع بها (التصديق بها[4]) كما هو شأن سائر الأمور الممكنة التي ورد بها السمع. رزقنا الله تعالى إياها يومَ ﴿كلّا إنهم عن ربّهم يومئذٍ لمحجوبون[5]﴾.

---

(١) في الأصل. وفي (ب): بجوازها.

(٢) في الأصل. وفي (ب): الرئية.

(٣) لأن الله قادر على أن يخلق فينا قوة باصرة لا تحتاج إلى توفر تلك الشروط.

(٤) أي: التصديق برؤية الله تعالى في الجنة للمؤمنين حقّ أثبته الكتاب الكريم والسنة النبوية، فصار التصديق بها واجبًا شرعيًا.

(٥) سورة المطففين، الآية: ١٥.

كلمة انتهاء الناسخ للنسخة الأولى من الرسالة: "تم الكتاب بعون الملك الوهاب يوم الأحد بدار السلامة (كذا!) بغداد بيد أحقر العباد عبدالرحمن بن الشيخ عبدالباقي الچناربي، في سنة ١٢٨٧".

كلمة الناسخ للنسخة الثانية في نهاية الرسالة: "[تم] كتابة الكتاب متنًا وشرحًا للشيخ المهاجر في ٣ رمضان".

تمّ هذا التحقيق -بعون الله- بعد ظهر يوم الخميس الساعة الثانية وعشر دقائق، ٢٠٢١/٨/٥ في السليمانية.

Scanned with CamScanner